

إيضاح ما أهتم من أمر الله في السبع الطوال

- دراسة موضوعية -

د. جلول بن إبراهيم سالمي

الأستاذ المساعد في علوم القرآن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الإمام محمد بن سعود - الأحساء - المملكة العربية السعودية



Abstract

This study aims at clarifying what has been seen as mysterious in the Seven Long Surats in the Hold Qur'an, viz. Albaqara, Aal Emran, An-nisaa, Almaa'ida, Alan'aam, Alaraaf, and Yuunis (together with Altawba and Alanfaal). It consists of two parts. In the first part, the researcher tackles the concept of Allah's order linguistically, the Quranic uses, dividing it into what may be explained and what is public, maintaining their mysteriousness. In the second part, I study and identify Allah's order in the Seven Long Surats: Albaqara and Yuunis.

مجلة القلم

(علمية - دورية - محكمة)

الرقم الدولي

(ISSN 2410-5228)

تصدر عن جامعة القلم

لعلوم الإنسانية والتطبيقية

مدينة إب

الجمهورية اليمنية

www.alkalm.net



- صيغ الأمر في القرآن والسنة، وهو: عبارة عن رسالة ماجستير في جامعة القاهرة سنة ٢٠٠١م للطالب: "ناصر خلف الشمري، إشراف الدكتور: محمد بلتاجي حسن.

وهذا كالذي قبله لا صلة له ببحث إيضاح ما أبهم من أمر الله تعالى في السبع الطوال.

- أساليب الأمر والنهي في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، ليوسف عبد الله الأنصاري، إشراف الدكتور: صباح عبيد دراز، وهو بحث لا صلة له بإيضاح ما أبهم من أمر الله تعالى في السبع الطوال؛ لأنه يبحث في الصيغ، والأسلوب البلاغي، والله أعلم.

٣. حدود البحث:

بمجال هذا البحث في الأمر الذي يكون مصدراً، ويجمع على أمور، ومعناه الشأن، وحدوده كما يلي:

- يقتصر البحث على السبع الطوال فقط، وسيأتي تعريفها بأنها من البقرة إلى يونس، ولما اختلف فيها هل السابعة الأنفال مع التوبة أو يونس؟ جعلتها كلها محلاً للدراسة، فتكون الدراسة في سورة: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال، والتوبة، ويونس.
- أن يكون الأمر مصدراً مضافاً إلى الله تعالى، مثل: أمر الله - أمرنا - أمره - لله الأمر.
- أو يكون مصدراً غير مضاف لكن له صلة بالله من حيث إنه قضاؤه أو دبره، أو غلبه، كقوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا﴾ [سورة غافر: ٦٨] - ﴿يُذَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ [سورة السجدة: ٥] - ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١١٣] - ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ﴾ [سورة يوسف: ٢١] - ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [سورة الانفطار: ١٩]. ونحوه.
- ألا يكون مما ذكر، لكن فيه من القرائن ما يجعل له صلة بالله عز وجل، مثل: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [سورة البقرة: ٢١٠] - ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا﴾ [سورة البقرة: ١١٧].
- ﴿وَالِيهِ يَرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [سورة هود: ١٢٣] - ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾ [سورة محمد: ٢١] - ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَصِيرًا الْأُمُورُ﴾ [سورة الشورى: ٥٣]، ونحوه.
- أو يكون هذا الأمر مطلقاً غير مضاف إلى الله، ولا له صلة به، لكن له صلة بالملائكة أو الرياح أو السحب ونحوها، مثل: ﴿فَالْمَقْسِمَاتِ أَمْرًا﴾ [سورة الذاريات: ٤] - ﴿فَالْمَدْبَرَاتِ أَمْرًا﴾ [سورة النازعات: ٥].

كل ما ذكر في هذه الحدود، والأمثلة التي ذكرت وما شابهها يدخل ضمن البحث، والله أعلم.
وهذه الحدود تُخرج ما يلي:

- الأمر بمعنى طلب الفعل، الذي يجع على أوامر، ويكون ضده النهي، مثل: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [سورة الرعد: ٢١]^(١) - ﴿يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٧].
﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [سورة طه: ١٣٢].

وبعبارة أخرى لا يدخل في حدود البحث ما كان بصيغة الأفعال الثلاثة: الماضي، المضارع، والأمر، مثل: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [سورة الرعد: ٢١] - ﴿يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٧]. ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [سورة طه: ١٣٢].

- ما يكون مضافاً إلى غير الله، أو ليس له صلة بما ذكر، فلا يدخل في حدود البحث، مثل:
﴿تَجْرَى بِأَمْرِهِ رِطَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ [سورة ص: ٣٦] - ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٩]
- [سورة الأنعام: ١٥٩] - ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: ٢٧٥] - ﴿وَبَالَ أَمْرُهُ﴾ [سورة المائدة: ٩٥]. ﴿فَنَنْزَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة طه: ٦٢]. ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [سورة الأحزاب: ٣٦] - ﴿وَكَانَ أَمْرُهُ قُرْطًا﴾ [سورة الكهف: ٢٨].

- لا يدخل في البحث من سورة هود إلى آخر القرآن؛ إذ البحث يتناول ما دون ذلك، فدراسة الأمر في القرآن كله يحتاج إلى وقت طويل، ولا تتحملة الأبحاث الصغيرة كهذا البحث، والله أعلم.
- لا يتناول القسم الذي يأتي عاماً موغلاً في العموم، لا يفسر إلا على العموم، بل هذا النوع يكون خارج نطاق البحث.

٤. خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم علم المبهمات في القرآن الكريم:

المطلب الأول: تعريف علم المبهمات في اللغة، والاصطلاح.

المطلب الثاني: المراد بأمر الله.

المطلب الثالث: معرفة المراد بالسبع الطوال

المطلب الرابع: أقسام أمر الله في القرآن من حيث الوضوح وعدمه.

المبحث الثاني: إيضاح المبهم من أمر الله في السبع الطوال.

المطلب الأول: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة البقرة.
المطلب الثاني: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة آل عمران.
المطلب الثالث: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة النساء.
المطلب الرابع: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة الأنعام.
المبحث الخامس: إيضاح ما أبهم من أمر الله في سورة الأعراف.
المطلب السادس: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة الأنفال.
المطلب السابع: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة التوبة.
المطلب الثامن: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة يونس.
الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس، وفيها فهرس المراجع، والموضوعات.
المبحث الأول: مفهوم ما أبهم من أمر الله في السبع الطوال:
المطلب الأول: تعريف علم المبهمة في اللغة، والاصطلاح.

المبهم في اللغة: اسم مفعول مشتق من الإبهام، وهو الخفاء، والخفاء ضد البيان والوضوح.
قال ابن فارس: "الباء والهاء والميم: أن يبقى الشيء لا يعرف المأثى إليه. يقال هذا أمر مبهم. ومنه البهمة: الصخرة التي لا حرق فيها، وبها شبه الرجل الشجاع الذي لا يقدر عليه من أي ناحية طلب.
وقال قوم: البُهْمَةُ جماعة الفرسان. ومنه البهيم: اللون الذي لا يخالطه غيره، سوادا كان أو غيره.
وأجمت الباب: أغلقته^(٢).

ومنه ليل بهيم، لا ضوء فيه إلى الصباح، والحروف المبهمة: التي لا اشتقاق لها، ولا يعرف لها أصول، وذلك مثل: الذي، والذين، وما، ومن، وعن، وما شابهها^(٣).

المبهمة في الاصطلاح: اختلف في تعريفه على قولين:
عرف بأنه: "ما قد يعرف ظاهره، ولكن العقل يتوقف في تصويره، وإدراك حقيقته"^(٤).
وعرف بأن: "ما ليس له صور ولا حدود محصورة، وذلك مثل: أمام، ووراء"^(٥).

المطلب الثاني: المفهوم اللغوي واستعمال القرآن لأمر الله.

أولاً: المفهوم اللغوي:

الأمر هنا معناه الشأن، وجمعه أمور، مصدر أمرته إذا كلفته أن يفعل شيئاً، وهو لفظ عام للأفعال والأقوال، والأحوال كلها^(٦). وقد جاء في القرآن الكريم على تصريفات عدة، جاء مفرداً وجمعاً، منكرراً ومعرفاً، وكلها على صيغة المصدر.

وفي المصباح: جمع الأمر أوامر، هكذا يتكلم به الناس، ومن الأئمة من يصححه ويقول في تأويله: إن الأمر مأمور به، ثم حول المفعول إلى فاعل، كما قيل أمر عارف وأصله معروف، وعيشة راضية وأصله مرضية، إلى غير ذلك، ثم جمع فاعل على فواعل، فأوامر جمع مأمور. وبعضهم يقول: جمع على أوامر فرقا بينه وبين الأمر بمعنى الحال، فإنه يجمع على فعول^(٧).

قال الزبيدي: وقد وقع في مصنفات الأصول الفرق في الجمع، فقالوا: الأمر إذا كان بمعنى ضد النهي فجمعه أوامر، وإذا كان بمعنى الشأن فجمعه أمور، وعليه أكثر الفقهاء، وهو الجاري في ألسنة الأقوام^(٨).

ثانياً: استعمالات القرآن للفظ الأمر:

ورد الأمر في القرآن الكريم على ثمانية عشر معنى، ذكرها ابن الجوزي،^(٩) وتبعه الفيروز أبادي^(١٠)، واقتصر القرطبي منها على أربع عشرة معنى^(١١)، وهي كالآتي:

الأول: بمعنى الدين والملة، وذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ [التوبة: ٤٨]. أي: ظهور دينه على كره من المنافقين والمشركين^(١٢).

الثاني: بمعنى الكتاب والمقالة، وذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ يَتَنَزَّعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرُهُمْ﴾ [سورة الكهف: ٢١]. أي: قولهم^(١٣)، قاله السمرقندي^(١٤).

الثالث: بمعنى وجوب العذاب والعقوبة، وذلك قوله: قوله تعالى: ﴿وَعِصَ الْمَاءِ وَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [سورة هود: ٤٤]، يعني: هلاك قوم نوح.

الرابع: بمعنى إيجاد عيسى بكمال القدرة، وذلك قوله: ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [مریم: ٣٥].

الخامس: بمعنى القتل في الحاربة: ﴿لَيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [سورة الأنفال: ٤٢]^(١٥).

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [سورة غافر: ٧٨]. أي: الحكم بقتلهم.

السادس: بمعنى قتل بني قريضة وبني النضير على وفق الحكمة، وذلك قوله ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة البقرة: ١٠٩] ^(١٦).

السابع: بمعنى فتح مكة على سبيل البشارة، وذلك قول الله تعالى: ﴿فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [سورة التوبة: ٢٤].

الثامن: بمعنى القيامة: وذلك قول الله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة النحل: ١].

التاسع: بمعنى القضاء والقدر على حكم الربوبية: وذلك قول الله تعالى: ﴿يُذِبرُ الْأَمْرَ مِمَّنْ شَفِيعَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ [سورة يونس: ٣]، وسيأتي دراسته في سورة يونس، وستكون النتيجة هناك بأن أمر الله المبهم في هذه الآية باق على عمومته، كما سيأتي من قول ابن عادل. وقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف: ٥٤].

العاشر: بمعنى الوحي، وذلك قوله: ﴿يُذِبرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [سورة السجدة: ٥]، قال ابن عباس ومقاتل: ينظر في أمر العباد ويبعث الملائكة بالوحي والتزليل والمصيبة. وقال تعالى: ﴿يَنْزِلُ الْأَمْرُ بِبَيِّنَةٍ﴾ [سورة الطلاق: ١٢].

الحادي عشر: بمعنى الذنب والزلة، وذلك قول الله تعالى: ﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا﴾ [سورة الطلاق: ٩] ^(١٧).

الثاني عشر: بمعنى العون والنصرة وذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ لَنَا مِنْ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [سورة آل عمران: ١٥٤] ^(١٨).

الثالث عشر: بمعنى الشأن والحالة، وذلك قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَصِيرُ الْأُمُورِ﴾ [سورة الشورى: ٥٣]. ﴿وَالِلَّهِ تُرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٩] ^(١٩).

الرابع عشر: بمعنى الغرق والهلاك، وذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [سورة هود: ٤٣].

الخامس عشر: بمعنى الرحمة والكثرة، وذلك قوله: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ [سورة الإسراء: ١٦] (٢٠).

السادس عشر: بمعنى العلم والحقيقة، ذلك قوله: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [سورة الإسراء: ٨٥].

السابع عشر: بمعنى مضي الحكم، وذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا﴾ [سورة يس: ٨٢] (٢١).

الثامن عشر: بمعنى الحكم واستدعاء الطاعة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [سورة النحل: ٩٠] (٢٢).

المطلب الثالث: المراد بالسبع الطوال:

المراد بالسبع الطوال، وتسمى السبع الطول، وهي: سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، واختلف في السابعة، فقال بعضهم: يونس، وقال بعضهم: الأنفال والتوبة باعتبارهما سورة واحدة، فيكون على هذا: سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال والتوبة، باعتبارهما سورة واحدة (٢٣).

أخرج الترمذي بسنده، عن عوف بن أبي جميلة حدثنا يزيد الفارسي حدثنا ابن عباس قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المثني فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتموها في السبع الطول ما حملكم على ذلك؟... الحديث. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عوف عن يزيد الفارسي عن ابن عباس ويزيد الفارسي هو من التابعين قد روى عن ابن عباس غير حديث ويقال هو يزيد بن هرمز ويزيد الرقاشي هو يزيد بن أبان الرقاشي وهو من التابعين ولم يدرك ابن عباس إنما روى عن أنس بن مالك وكلاهما من أهل البصرة ويزيد الفارسي أقدم من يزيد الرقاشي (٢٤).

وأخرج البيهقي حديث: أعطيت مكان التوراة السبع الطوال و مكان الزبور المثني و مكان الإنجيل المثاني و فصلت بالمفصل.

ثم قال: والأشبه أن يكون المراد بالسبع في هذا الحديث السبع الطول و المثني كل سورة بلغت مائة آية فصاعدا و المثاني كل سورة دون المثاني و فوق المفصل و يدل عليه حديث ابن عباس. وذكر الحديث السابق (٢٥).

وقال الإمام أبو عمرو الداني: حدثنا خلف بن إبراهيم، أخبرنا أحمد بن محمد حدثنا علي بن عبدالعزيز، أخبرنا القاسم بن سلام، أخبرنا هشيم، حدثنا أبو بشر، عن سعيد بن جبير، في قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ [سورة الحجر: ٨٧]، قال: هي السبع الطوال: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، ويونس^(٢٦).

ولما اختلفت أقوالهم في السابعة: أهي: يونس، أم الأنفال والتوبة معا؟ فإني عمدت إلى دراسة الأمر في جميع تلك السور مرتبة من البقرة إلى يونس، وإن كان البعض قد أخرج التوبة والأنفال.

المطلب الرابع: أقسام أمر الله في القرآن الكريم من حيث الإبهام والبيان.

ينقسم أمر الله تعالى إلى أمر مبهم يمكن توضيحه وبيانه، وأمر مبهم عام لا يفهم إلا على جهة العموم التي أشبه ما تكون بالمبهم الذي لم يتضح، وهذا البحث يتناول الأمر الذي ورد مبهماً، ويمكن توضيحه بآية أخرى أو بالسياق.

أمثلة القسم الأول: مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٩].

قال مقاتل: يعني عاقبة أمر العباد إليه في الآخرة^(٢٧). وقال الواحدي: أي: آخر أمور الخلق ومصيرهم إليه^(٢٨).

﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [سورة آل عمران: ١٨٦]. قال ابن عطية: أي من أشدها وأحسنها^(٢٩).

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [سورة الحج: ٤١]. قال مجي بن سلام: إليه تصير الأمور^(٣٠).

وقال مكي بن أبي طالب: أي: له آخر أمور الخلق، يشيب على الحسنات مع الإيمان، ويعاقب على السيئات مع الكفر^(٣١). وقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَكُنْ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾

[سورة الحج: ٧٦]. قال مكي: أي: إلى الله ترد أمور الدنيا والآخرة^(٣٢). وقوله تعالى: ﴿وَالْأَلَى إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [سورة الشورى: ٥٣]. قال السمرقندي: أي: ترجع إليه عواقب الأمور^(٣٣). وهناك أمثلة كثيرة من هذا القبيل لم أورد هنا.

وأما القسم الثاني الذي يمكن توضيحه، فهو: ما سيأتي في المبحث الثاني إن شاء الله، وستكون معنا بعض الأمور التي تبقى على عمومها دون توضيح.

المبحث الثاني: إيضاح المبهم من أمر الله في السبع الطوال

المطلب الأول: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة البقرة.

(١) قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَفَضُّونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ

يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٧].

وبأني في سورة الرعد قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَفَضُّونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ

اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ اللَّعَنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ [سورة الرعد: ٢٥].

اختلف أهل التفسير في إيضاح ما أبهم من أمر الله هنا أن يوصل، وحاصل أقوالهم أربعة:

أحدها: الرحم والقربة، قاله قتادة^(٣٤) والسدي^(٣٥)، وابن جريج^(٣٦). وهو اختيار ابن جرير

الطبري رحمه الله تعالى^(٣٧).

والثاني: أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، قاله الواحدي^(٣٨).

ولعل هذا القول يرجع إلى الأول، وذلك أن قريشاً قطعوا رحم النبي صلى الله عليه وسلم-

بالمعاداة معه^(٣٩).

والثالث: الإيمان بالنبين وبالتوحيد وبالكتاب وجميع ما أمر الله بوصله، وأن لا يفرق بين أحد من

رسله، قاله: مقاتل بن حيان^(٤٠)، ومقاتل بن سليمان^(٤١)، ونسبه الواحدي إلى ابن عباس -رضي الله

تعالى عنه-^(٤٢).

الرابعة: الحرورية: وهو ما رواه ابن أبي حاتم بالسند الصحيح عن شعبة عن عمرو بن قرة عن

مصعب بن سعد عن أبيه قال: الحرورية الذين قال الله: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾^(٤٣).

حجة من حصرها في الرحم والقربة: ما جاء في قول الله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ

تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [سورة محمد: ٢٢] قال ابن جرير: الذي رغب الله في وصله

وذم على قطعه في هذه الآية: الرحم. وقد بين ذلك في كتابه، فقال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ

أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾. قال: وإنما عني بالرحم، أهل الرحم الذين جمعهم وإياه

رحم والده واحدة. وقطع ذلك: ظلمه في ترك أداء ما ألزم الله من حقوقها، وأوجب من برها.

ووصلها: أداء الواجب لها إليها من حقوق الله التي أوجب لها، والتعطف عليها بما يحق التعطف به

عليها.^(٤٤)

وحجة من قال: إنه جميع الرسل : أن ظاهر الآية، وسياقها يدل عليه، ودل عليه من القرآن: قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمُنُ بِبَعْضِ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [سورة النساء: ١٥٠]. حيث قطعه بالتكذيب، وكذبوا بالرسل. والمؤمنون قالوا: ﴿لَا نَفَرُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٥]، وقد استحسّن ابن جرير هذا القول ولم يستبعده، غير أنه رجح الأول.

قال رحمه الله تعالى: هذا مذهب من تأويل الآية غير بعيد من الصواب، ولكن الله جل ثناؤه قد ذكر المنافقين في غير آية من كتابه، فوصفهم بقطع الأرحام. فهذه نظيرة تلك^(٤٥).

وحجة من قال : إنهم الحزبية، أنه ألحقهم باليهود والنصارى والمنافقين، بجامع نقض عهد الله وقطع ما أمر الله به أن يوصل.

قال الشاطبي: ففي هذه الروايات عن سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه- أن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ الآية، يشمل أهل البدعة؛ لأن أهل حروراء اجتمعت فيهم هذه الأوصاف التي هي نقض عهد الله وقطع ما أمر الله به أن يوصل، والإفساد في الأرض.^(٤٦)

الخلاصة والترحيع:

القول المختار من الأقوال الأربعة هو القول الأول الذي اختاره قتادة والسدي، وابن جرير وغيرهم، ويوجه القول الثاني القائل بأنه رسول الله بأنه داخل في الأول؛ إذ إنه صلى الله عليه وسلم من قريش فمقاطعتهم له مقاطعة للرحم.

وأما القول الثالث: القائل بأنه تكذيب الأمم لرسولهم، فيوجه بأنه يرجع إلى الأول أيضاً وهو أن كل نبي يعتبر أحد قومه المكذبين له، فتكذيبهم له مقاطعة منهم لتلك الرحم؛ إذ كل نبي يعتبر أباً لقومه، قال ابن كثير: في قوله تعالى حكاية عن قول لوط لقومه ﴿قَالَ يَقَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [سورة هود: ٧٨]، قال: يرشدهم إلى نسائهم فإن النبي للأمة بمنزلة الوالد فأرشدهم إلى ما هو أنفع لهم في الدنيا^(٤٧).

قلت: ويدل عليه قول الله تعالى في حق نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم-: ﴿النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [سورة الأحزاب: ٦]^(٤٨).

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة البقرة: ١٠٩].

اختلف أهل العلم في إيضاح ما أمر الله به من قوله ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ إلى قولين: القول الأول: أنه واحد الأمور^(٤٩).

القول الثاني: أنه واحد الأمور.

فعلى القول الأول بأنه الأمر الذي هو ضد النهي، فإن الأمر المذكور هو المصرح به في قوله تعالى:

﴿فَتِلْكَ الْأَیُّمُومُ الَّتِي لَا تَنُوبُ إِلَّا بِاللهِ وَلَا يَأْتِيَوْمُ الْآخِرُ وَلَا يُحْرَمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُوكَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [سورة التوبة: ٢٩].

هذا قول ابن عباس،^(٥٠) لحسن البصري،^(٥١) و قتادة بن دعامة السدوسي^(٥٢)، ومقاتل بن سليمان.^(٥٣)

وعلى القول الثاني بأن المراد به واحد الأمور، فهو ما صرح الله به في الآيات الدالة على ما أوقع

باليهود من القتل، والتشريد كقوله: ﴿فَأَنذَرْتَهُمْ اللهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ

بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِ الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (٢) وَلَوْلَا أَن كَتَبَ اللهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ

لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ﴾ [سورة الحشر: ٣]، إلى غير ذلك من الآيات. وهذا قول

مجاهد بن جبر.^(٥٤) وجاء عن الحسن من قول آخر ما يوافق مجاهدا حيث قال: عقوبة عاجلة أو آجلة . قال الواحدي: وهذا أقرب؛ لأنه أليق بالوعيد.^(٥٥)

وقد اختلف أهل العلم في هذه الآية هل هي منسوخة أو غير منسوخة، أعني: قوله تعالى:

﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ [سورة البقرة: ١٠٩] .

فأخرج ابن أبي حاتم بسنده إلى ابن عباس أنه قال: نسخ ذلك كله^(٥٦).

وأخرج عبد الرزاق عن قتادة مثله^(٥٧). وأخرج السيوطي عن السدي القول بنسخها^(٥٨).

قال ابن كثير: وكذا قال أبو العالية، والربيع بن أنس، و قتادة، والسدي: إنها منسوخة بآية السيف^(٥٩).

وذهب غيرهم إلى أنها غير منسوخة، يل هي محكمة. قال أبو حيان: قال قوم: ليس هذا حد المنسوخ؛ لأن هذا في نفس الأمر كان للتوقيف على مدته حتى يأتي الله بأمره: غيا العفو والصفح بهذه الغاية، وهذه موادة إلى أن أتى أمر الله بقتل بني قريظة وإجلاء بني النضير وإذلالهم بالجزية، وغير ذلك مما أتى من أحكام الشرع فيهم وترك العفو والصفح^(٦٠).

وذكر الراغب قول ابن عباس السابق، ثم قال: وقال غيره: هي غير منسوخة. قال: وهذا الخلاف يرجع إلى اختلاف نظيرين، وذاك أن كل أمر ورد مقيدا بانتهاء ما معين أو غير معين فورود الأمر بخلافه يصح أن يقال: هو نسخ له من حيث إنه يرفع الأول، ويصح أن يقال: إنه ليس بنسخ، فإن النسخ في الأمر المطلق^(٦١). قال الشنقيطي: والآية غير منسوخة على التحقيق^(٦٢).

حجة من قال: إنه واحد من الأمور، بمعنى ضد النهي: ما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده عن الزهري، قال: أخبرني عروة بن الزبير أن أسامة بن زيد أخبره قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه يعفون عن المشركين، وأهل الكتاب كما أمرهم الله ويصيرون على الأذى قال الله: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة البقرة: ١٠٩]، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتأول في العفو ما أمره الله به حتى أذن الله فيهم بقتل. فقتل الله به من قتل من صناديد قريش^(٦٣).

وحجة من قال: إنه واحد من الأمور، قال: إن ما هزم الله به اليهود وغيرهم من الكفار ليس بالقتال فقط، بل القتال واحد من تلك الأمور، ومن ذلك: الرعب الذي هزم الله تعالى به اليهود وبقية الكفار، وقد قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكَنْبِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَنَّهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [سورة الحشر: ٢]، قال الشنقيطي - رحمه الله تعالى -: أي: أنزل بهم عقوبة وذلة ومهانة جاءهم من حيث لم يحتسبوا والعلم عند الله تعالى^(٦٤).

قال ابن العربي: ثبت في الصحيح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: (نصرت بالرعب مسيرة شهر)، فكيف لا ينصر به مسيرة ميل من المدينة إلى محلة بني النضير. قال: وهذه خصيصة لحمد - صلى الله عليه وسلم - دون غيره^(٦٥).

والحديث الذي أشار إليه ابن العربي، هو: ما اتفق على إخراجهِ البخاري^(٦٦) ومسلم^(٦٧) في صحيحيهما. قال البخاري: باب قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «نصرت بالرعب مسيرة شهر» وقوله جل وعز: ﴿سَكُنْ فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: ١٥١]، وعلقه على جابر -رضي الله عنه-، ثم ساق بسنده إلى أبي هريرة -رضي الله عنه-: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بعثت بجوامع الكلم، ونصرت بالرعب، فبينما أنا نائم أتيت بمفاتيح خزائن الأرض، فوضعت في يدي» قال أبو هريرة: وقد ذهب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأنتم تنتشلونها، أي: تستخرجونها^(٦٨).

الخلاصة والترحيل:

اختلف أهل العلم في المراد بأمر الله في قوله تعالى: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ فاحتمل عند أهل العلم أمرين:

الأول: الأمر الذي هو ضد النهي، وهو ما ذهب إليه: ابن عباس فيما نقل علي بن طلحة عنه، وإليه ذهب لحسن البصري، و قتادة بن دعامة السدوسي، ومقاتل بن سليمان. القول الثاني: المراد به واحد الأمور، وهو ما ذهب إليه مجاهد بن جبر، وجاء عن الحسن من قول آخر ما يوافق مجاهداً.

والراجح من ذلك هو القول الثاني، ويؤيده ما سبق من أن اليهود والمشركين إنما كان تعذيبهم بالسيف وغير السيف، كالرعب والخذلان ونحوه، وقد رجح هذا القول ابن جرير، والواحدي، والراغب، وأبو حيان. وأما الآية فمحكمة، غير منسوخة كما ذكر الراغب، واختار الواحدي، وحققه الشنقيطي من المتأخرين، والله أعلم.

(٣) قال الله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة البقرة: ١١٧].

اختلف المفسرون في إيضاح المبهم من أمر الله مما قضاة في هذه الآية، فأبقاه أكثر المفسرين على إهامه؛ لأنه جاء نكرة في سياق العموم، وسياق الآية يقتضي أن يبقى مبهما ليكون أبلغ في الدلالة على عظمة الله عز وجل، لاسيما وأن الآية جاءت في معرض نفي الولد عن الله تعالى بعد أن نسب اليهود إليه ذلك، فجاءت في معرض نفي الولد عن الله.

قال ابن جرير الطبري: فمعنى الآية: وقالوا اتخذ الله ولداً، سبحانه أن يكون له ولد. بل هو مالك السموات والأرض وما فيهما، كل ذلك مقرر له بالعبودية بدلالته على وحدانيته، وأن يكون له ولد، وهو الذي ابتدئ السموات والأرض من غير أصل، كالذي ابتدئ المسيح من غير والد بقدرته وسلطانه، الذي لا يتعذر عليه به شيء أراد، بل إنما يقول له إذا قضاه فأراد تكوينه: ﴿كُنْ﴾، فيكون موجوداً كما أرادته وشاءه. فكَذلك كان ابتدئ المسيح وإنشائه إذ أراد خلقه من غير والد (٦٩).

قال ابن عطية: وخص السموات والأرض بالذكر لأنها أعظم ما نرى من مخلوقاته جل وعلا، وقضى معناه قدر، وقد يجيء بمعنى أمضى، ويتجه في هذه الآية المعنيان، فعلى مذهب أهل السنة قدر في الأزل.... والأمر واحد الأمور، وليس هنا بمصدر أمر يأمر، ويكون رفع على الاستئناف (٧٠). قال القشيري: قوله جل ذكره: إذا قضى أمراً، أي: أراد إمضاء حكم (٧١).

قال الطبري: يقول: ﴿فَإِذَا قَضَىٰ﴾ كون أمر من الأمور التي يريد تكوينها ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ﴾ يعني للذي يريد تكوينه كن، فيكون ما أراد تكوينه موجوداً بغير معاناة، ولا كلفة مؤنة (٧٢).

قال السمعاني: ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة غافر: ٦٨] أي: تكوينه الأشياء يكون بمرة واحدة، لا بمرة بعد مرة (٧٣).

وذهب آخرون إلى أن الأمر المبهم هنا هو: الخلق، وهو عيسى عليه السلام أي: إذا أراد خلق شيء؛ لأن ما قبله يدل عليه وهو قوله: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

قال يحيى بن سلام: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾، يعني: عيسى كان في علمه أنه يكون من غير أب (٧٤).

وقوله في مريم: ﴿سُبْحَنَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾ يعني عيسى، كان في علمه أنه يكون من غير أب، قال: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾. ومثلها في البقرة: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾ يعني: عيسى كان في علمه أنه يكون من غير أب (٧٥).

قال ابن عطية: أمره هنا عبارة عن إنقاذ الإيجاد، وإخراج المخلوق من العدم، وإيجاد الموجودات هو بالقدرة، واقتراح الأمر بذلك: هو عظمة في الملك وتخضع للمخلوقات وإظهار للقدرة بإيجاده، والأمر للموجد إنما يكون في حين تلبس القدرة بإيجاده لا قبل ذلك، لأنه حينئذ لا يخاطب في معنى الوجود والكون ولا بعد ذلك، لأن ما هو كائن لا يقال له كن (٧٦).

حجة من تركها على عمومها، أن كلمة ﴿أَمْرًا﴾ جاء نكرة في سياق العموم، وسياق الآية يقتضي أن يبقى مبهما ليكون أبلغ في الدلالة على عظمة الله عز وجل.

وحجة من وضع المبهم أنه قال سبق قول الله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة: ١١٧]. وقبل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَنُونٌ﴾ [سورة البقرة: ١١٦]، فالكلام قبل هذه الآية كان على الخلق والإيجاد، وردا على قول اليهود أن الله اتخذ ولدا يعنون عيسى عليه السلام، فكان الأمر الذي قضاه الله تعالى هو خلق عيسى -عليه السلام- واستدل عليه بخلق السموات وغيرها، فكان الأمر المبهم هنا هو: عيسى عليه السلام وإن كان نكرة عامة، كما جاء في السياق.

الخلاصة والترجيح:

اختلف المفسرون في إيضاح المبهم من أمر الله مما قضاه في هذه الآية، فأبقاه ابن جرير الطبري، والقشيري، والسمعاني، وغيرهم على إبهامه.

وذهب يحيى بن سلام، وابن عطية، وابن عادل، وغيرهم إلى أن الأمر المبهم موضح بالسياق، فمنه ما فسره بعيسى بن مريم، ومنه من فسره بإيجاد الخلق، وإخراج المخلوق من العدم وإيجاد الموجودات. والراجح والله أعلم هو القول الثاني، الذي مال إليه يحيى بن سلام، وابن عطية، وابن عادل، وغيرهم من أن الأمر المبهم هنا موضح بالسياق، فأبهم بعد ذكر خلق السموات، وفي معرض الرد على اليهود الذين نسبوا إلى الله الولد، فكان الأمر المبهم هو عيسى عليه السلام، وإن كان قول الله تعالى لأي كان كن فإنه يكون، فكان الأمر المبهم في ذلك هو: إيجاد الخلق، وإخراج المخلوق من العدم وإيجاد الموجودات. والله تعالى أعلم.

(٤) قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [سورة البقرة: ٢١٠].

اختلف المفسرون في الأمر الذي قضاه الله عز وجل، ففسره بعضهم بيوم القيامة، وفسره بعضهم بالجزاء والثواب والعقاب، وفسره بعضهم بقيام الساعة.

أخرج ابن أبي حاتم بسنده عن عكرمة، قال: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾، وقضى الأمر يقول: قامت الساعة^(٧٧).

قال الزجاج: ومعنى ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ أي: فرغ لهم ما كانوا يوعدون^(٧٨).

قال البغوي: قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾، أي: وجب العذاب وفرغ من الحساب، وذلك فصل الله القضاء بالحق بين الخلق يوم القيامة^(٧٩).

قال ابن عادل: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾، هو فصل القضاء بين الخلق يوم القيامة، وإنزال كل واحد منزلته من جنة، أو نار^(٨٠).

قال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى -: ﴿الْأَمْرُ﴾ بمعنى الشأن؛ أي قضي شأن الخلائق، وانتهى كل شيء، وصار أهل النار إلى النار، وأهل الجنة إلى الجنة^(٨١).

الخلاصة والترجيح:

بالنظر إلى الأقوال المتقدمة، نجدها ترجع إلى قولين، أحدهما يفسر الأمر المبهم بيوم القيامة، والقول الآخر يفسر ذلك بما هو من لوازم يوم القيامة.

فذهب عكرمة - رحمه الله تعالى - إلى تفسيره بيوم القيامة، وذهب غيره كالبغوي، وابن عادل وغيرهما إلى أن ذلك الأمر هو الجزاء والثواب يوم القيامة.

وبالنظر إلى ما تقدم فإن أقوالهم لا تتنافر بل مرجعها واحد، واختلافهم هذا اختلاف تنوع لا تضاد، فغير البعض بيوم القيامة، وعبر البعض الآخر بأشياء من لوازم يوم القيامة. والله أعلم.

المطلب الثاني: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة آل عمران.

(١) قال الله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة آل عمران: ٤٧].

اختلف المفسرون في تعيين المبهم من أمر الله تعالى في هذه الآية، فعينه بعضهم بعبسى عليه السلام، والبعض الآخر تركه مبهما لم يفسره، وإنما أهمه للدلالة على قدرة الله وعظمته.

روى ابن أبي حاتم بسنده عن محمد بن إسحاق قال: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ مما يشاء وكيف يشاء فيكون كما أراد^(٨٢).

قال الطبري: يعني بذلك جل ثناؤه: ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ يعني: هكذا يخلق الله منك ولداً لك من غير أن يمسه بشراً، فيجعله آية للناس وعبرة، فإنه يخلق ما يشاء، ويصنع ما يريد، فيعطي الولد من شاء من غير فعل ومن فعل، ويحرم ذلك من يشاء من النساء وإن كانت ذات بعل؛ لأنه لا

يتعذر عليه خلق شيء أراد خلقه، إنما هو أن يأمر إذا أراد شيئاً ما أراد، فيقول له: «كن» فيكون ما شاء مما يشاء، وكيف شاء^(٨٣).

قال ابن كثير: وقوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ يبين بذلك تعالى كمال قدرته وعظيم سلطانه، وأنه إذا قدر أمراً وأراد كونه، فإنما يقول له: كن. أي: مرة واحدة، فيكون، أي: فيوجد على وفق ما أراد^(٨٤).

وذهب يحيى بن سلام، وابن عطية في القول الآخر له، وابن عادل، وغيرهم إلى أن الأمر المبهم موضح بالسياق، فمنه ما فسر بعيسى بن مريم، ومنه ما فسر بإيجاد الخلق، وإخراج المخلوق من العدم وإيجاد الموجودات.

وقد سبقت أقوالهم في البقرة عند قوله تعالى: ﴿يَدْعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ وفي سورة مريم: ﴿سُبْحَنَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾ يعني عيسى، كان في علمه أنه يكون من غير أب، قال: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٨٥).

وسبق قول ابن عطية: أمره هنا عبارة عن إنفاذ الإيجاد، وإخراج المخلوق من العدم وإيجاد الموجودات هو بالقدرة، واقتران الأمر بذلك: هو عظمة في الملك وتخضع للمخلوقات^(٨٦).

الخلاصة والترحيل:

بالنظر إلى الأقوال المتقدمة في إيضاح ما أبهم من أمر الله في قوله: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾ نجد أن عدداً منهم أبواه على إجماعه كابن جرير الطبري، وابن كثير والسمعاني، وابن عطية في أحد قوليه، وعدد آخر فسر ما أبهم من ذلك الأمر بعيسى -عليه السلام-.

وقد سبق في البقرة اختيار القول الثاني الذي فسر الأمر المبهم بعيسى -عليه السلام-، وذلك لسياق ما قبله وما بعده، فقد ذكر بعد قصة زكريا ومريم، حين استشكل ولادة عيسى من غير أب، واتهموها بالزنا، واستعظموا إيجاد عيسى من غير أب، أحاجهم الله عز وجل بأن عيسى -عليه السلام- واحد من الأمور متى قال الله لها كوني تكن، فكان الأمر المبهم في ذلك هو عيسى -عليه السلام-، وقد جاء ذلك بعد القصة، أن عيسى مثل آدم في الخلقة. فإله أعلم.

(٢) قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ

إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿سورة آل عمران: ١٥٤﴾.

اختلف المفسرون في هذا الأمر المبهم الذي رده الله كله إليه فتركه فريق منهم على العموم ولم يبينوه بشيء معين، وفسره آخرون.

القول الأول: الذين فسروه: ففسره الواحدي^(٨٧)، والزمخشري^(٨٨)، والقرطبي^(٨٩)، وابن عادل^(٩٠) بالنصر. قال الواحدي: قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ أي: النصر والشهادة والقدر والقضاء.

القول الثاني: الذين تركوه على عمومته: روى الضحاك عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ يعني القدر خيره وشره من الله^(٩١).

قال شيخ المفسرين الطبري: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ وهذا أمر مبتدأ من الله عز وجل، يقول لنبية محمد صلى الله عليه وسلم: قل يا محمد لهؤلاء المنافقين إن الأمر كله لله، يصرفه كيف يشاء ويدبره كيف يحب^(٩٢). وكذا قال الرازي^(٩٣)، وابن كثير^(٩٤)، وغيرهم.

الخلاصة والتوجيه:

اختلف المفسرون في تفسير أمر الله المبهم في هذه الآية إلى قولين: فالفريق الأول: فسروه بالنصر والشهادة، وهو قول الواحدي، والزمخشري، والقرطبي، وابن عادل. والفريق الثاني: تركوه على عمومته، وهو قول ابن عباس، والضحاك، والطبري، والرازي، وابن كثير.

والذي يظهر - والله أعلم - التفصيل، وذلك أنه جاء في هذه الآية ثلاثة من أمر الله، الأول: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ الثاني: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ الثالث: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا﴾^(٩٥). ففي الأمر الأخير، يعني: يقول المنافقون: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ أي: رأي ومشورة، وفي الأمر الوسط يعني: العموم الذي ذهب إليه ابن عباس والضحاك ومن معهم، وأما الأمر الأول، فهو ما ذهب إليه الفريق الأول، وذلك لأمرين:

الأول: أن هذا الأمر ورد في سياق قصة غزوة أحد، وأن المنافقين اعترضوا على الخروج، قال السعدي: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وهذا استفهام إنكاري، أي: ما لنا من الأمر - أي: النصر والظهور - شيء، فأساءوا الظن برهم وبدينه ونبيه، وظنوا أن الله لا يتم أمر رسوله، وأن هذه الهزيمة هي الفصلة والقاضية على دين الله، قال الله في جوابهم: {قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ} الأمر يشمل الأمر القدري، والأمر الشرعي، فجميع الأشياء بقضاء الله وقدره، وعاقبة النصر والظفر لأوليائه وأهل طاعته، وإن جرى عليهم ما جرى^(٩٦).

الثاني: أن النصر الذي ذهب إليه الواحدي، ومن معه داخل في أمر الله القدري - كما قال السعدي - والله أعلم.

المطلب الثالث: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة النساء.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهَ فَرَدَّهَا عَلَىٰ أَذْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [سورة النساء: ٤٧].

اختلف المفسرون في توضيح أمر الله المفعول في هذه الآية، ففسره كثير منهم بوقوع العذاب الذي رتبته الله على عدم إيمانهم إن لم يؤمنوا، وأبقاه آخرون على إبهامه؛ لوروده بصيغة العموم، ولأن العلم يقتضي أن كل أمر من أمور الله تعالى كائنه لا محالة.

فمن أبقاه على عمومته: مقاتل بن سليمان، حيث قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ يقول: أمره كائن لا بد^(٩٧).

وقال الطبري: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ فإنه يعني: وكان جميع ما أمر الله أن يكون، كائناً مخلوقاً موجوداً، لا يمتنع عليه خلق شيء شاء خلقه. و"الأمر" في هذا الموضع: المأمور، سمي "أمر الله"، لأنه عن أمره كان وبأمره^(٩٨).

وقال القرطبي: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ أي: كائناً موجوداً. ويراد بالأمر المأمور فهو مصدر وقع موقع المفعول، فالمعنى أنه متى أراده أو جده. وقيل: معناه أن كل أمر أخير بكونه فهو كائن على ما أخير به^(٩٩).

قال ابن كثير: وقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ أي: إذا أمر بأمر، فإنه لا يخالف ولا يمانع^(١٠٠).

واختار هذا القول ابن أبي زمين، حيث قال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ أي: إذا أراد الله أمراً فإنما يقول له: كن فيكون^(١٠١).

وأما من فسره بوقوع ما وعدوا به من العذاب، فالطبري في قوله الآخر: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ في الدنيا، وأخرت عقوبتهم إلى يوم القيامة، لإيمان من آمن منهم، وأن الوعيد لهم من الله بتعجيل العقوبة في الدنيا، إنما كان على مقام جميعهم على الكفر بما أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم. فلما آمن بعضهم، خرجوا من الوعيد الذي توعدده في عاجل الدنيا، وأخرت عقوبة المقيمين على التكذيب إلى الآخرة، فقال لهم: كفاكم بجهنم سعيراً^(١٠٢).

قال الرازي: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ فيه مسألتان:

المسألة الأولى: قال ابن عباس: يريد لا راد لحكمه ولا ناقض لأمره، على معنى أنه لا يتعذر عليه شيء يريد أن يفعله، كما تقول في الشيء الذي لا شك في حصوله: هذا الأمر مفعول وإن لم يفعل بعد.

(وكان) إخباراً عن جريان عادة الله في الأنبياء المتقدمين أنه مهما أخبرهم بإنزال العذاب عليهم فعل ذلك لا محالة، فكأنه قيل لهم: أنتم تعلمون أنه كان تهديد الله في الأمم السالفة واقعاً لا محالة، فاحترزوا الآن وكونوا على حذر من هذا الوعيد والله أعلم.

المسألة الثانية، قال: احتج الجبائي بهذه الآية على أن كلام الله محدث فقال: قوله: وكان أمر الله مفعولاً يقتضي أن أمره مفعول، والمخلوق والمصنوع والمفعول واحد، فدل هذا على أن أمر الله مخلوق مصنوع، وهذا في غاية السقوط لأن الأمر في اللغة جاء بمعنى الشأن والطريقة والفعل قال تعالى: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَأِيهِ فَانْبَعُثْ أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ إِلَّا رِشْدٌ﴾ [سورة هود: ٩٧]، والمراد هاهنا ذاك.

قال السمرقندي: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ أي: كائناً، وهذا وعيد من الله تعالى لهم ليعتبروا ويرجعوا^(١٠٣).

وهكذا قال الزمخشري: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾، فلا بد أن يقع أحد الأمرين إن لم يؤمنوا^(١٠٤).

قال الخازن: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾، يعني لا بد وأن يقع بهم ذلك إن لم يؤمنوا فلا راد لحكمه ولا ناقض لأمره على معنى أنه لا يمتنع عليه شيء يريد أن يفعله، وقيل معناه وكان مأمور الله مفعولاً والأمر هنا في موضع المأمور سمي أمراً؛ لأنه عن أمره كان^(١٠٥).

الخلاصة والترجيح:

تناول المفسرون هذه الآية بالشرح والبيان، وتعاملوا مع أمر الله هنا برأين مختلفين، فأبقاه مقاتل والطبري في أحد قوله، وابن كثير وابن أبي زمنين على إبهامه.

وفسر غيرهم الأمر المبهم بوقوع ما وعدوا به من العذاب إن لم يؤمنوا، ويظهر - والله أعلم - أن القول الثاني هو الراجح؛ لأن سياق الآيات يدل عليه، والمقام يقتضيه، والله أعلم.

المطلب الرابع: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة المائدة.

قال الله تعالى: ﴿فَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى

اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾ [سورة المائدة: ٥٢]

تناول أهل التفسير هذا الأمر فأطبق الكل على تفسير وتوضيح ما أبهم من أمر الله في هذه الآية، لكنهم اختلفوا بما يفسر.

فقال ابن عباس: ﴿أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾ أو عذاب على بني قريظة والنضير بالنضير بالإجماع من

عنده^(١٠٦). وقال السدي: ﴿أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾ المراد به الجزية^(١٠٧).

قال الطبري: وقد يحتمل أن يكون "الأمر" الذي وعد الله نبيه محمدا - صلى الله عليه وسلم - أن يأتي به هو الجزية، ويحتمل أن يكون غيرها، غير أنه أي ذلك كان، فهو مما فيه إدالة المؤمنين على أهل الكفر بالله وبرسوله، ومما يسوء المنافقين ولا يسرهم. وذلك أن الله تعالى ذكره قد أخبر عنهم أن ذلك الأمر إذا جاء، أصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين^(١٠٨).

قال الماوردي: فيه أربعة أقاويل: أحدها: هو دون الفتح الأعظم.

الثاني: أنه موت من تقدم ذكره من المنافقين.

الثالث والرابع: أنه الجزية، قاله السدي^(١٠٩).

نقل ابن عطية قول السدي، ثم قال: ويظهر أن هذا التقسيم إنما هو لأن الفتح الموعود به هو ما يتركب على سعي النبي وأصحابه ويسببه جدهم وعملهم، فوعد الله تعالى إما بفتح بمقتضى تلك الأفعال وإما بأمر من عنده يهلك أعداء الشرع هو أيضا فتح لا يقع للبشر فيه تسبب^(١١٠).

قال البغوي: قيل: بإتمام أمر محمد صلى الله عليه وسلم، وقيل: هذا عذاب لهم، وقيل: إجماع بني النضير، فيصبحوا، يعني: هؤلاء المنافقين، على ما أسروا في أنفسهم، من موالاته اليهود ودس الأخبار إليهم، نادمين^(١١١).

قال الحسن: إظهار أمر المنافقين والإخبار بأسمائهم والأمر بقتلهم. وقيل: الخصب والسعة للمسلمين^(١١٢).

قال ابن جزى الكلبي: والأمر من عنده: هو هلاك الأعداء بأمر من عنده لا يكون فيه تسبب لمخلوق، أو أمر من الله لرسوله -عليه الصلاة والسلام- بقتل اليهود فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين^(١١٣).

قال أبو حيان: قيل: هو إجلاء بني النضير وأخذ أموالهم، لم يكن للناس فيه فعل بل طرح الله في قلوبهم الرعب فأعطوا بأيديهم من غير أن يوجف عليهم بخيل ولا ركاب، وقتل قريظة وسي ذراريهم ونسبه إلى ابن السائب ومقاتل^(١١٤) وقيل: إذلالهم حتى يعطوا الجزية. وقيل: الخصب والرخاء قاله ابن قتيبة^(١١٥).

وقال الزجاج: إظهار أمر المنافقين وتربصهم الدوائر^(١١٦).

قال أبو حيان: ﴿أَوْ أَمَرَ مِنْ عِنْدِهِ﴾ يقطع شأفة اليهود، من القتل والإجلاء، فيصبحوا أي: هؤلاء المنافقون، على ما أسروا في أنفسهم من الكفر والنفاق، ومن مظاهرة اليهود نادمين^(١١٧).

الخلاصة والترحيع:

لم يختلف المفسرون في بيان ما أبهم من أمر الله في قوله: ﴿أَوْ أَمَرَ مِنْ عِنْدِهِ﴾ وإنما اختلفوا في المراد بذلك المبهم، فقال ابن عباس والبغوي، والكلبي، وأبو حيان: هو عذاب اليهود وإجلاء بني النضير وأخذ أموالهم وغير ذلك.

وقال السدي ومقاتل، والطبري: هو أخذ الجزية من اليهود.

وقال الحسن: هو إظهار أمر المنافقين وفضحهم.

والذي يظهر والله أعلم أن الأقوال كلها ترجع إلى قول ابن عباس والبغوي ومن معه من أن المراد بأمره هنا هو عذاب اليهود وإجلائهم وأخذ أموالهم، وأن الذين يندمون على ما أسروا في أنفسهم هم المنافقون الذين كانوا يضمرون التعاون معهم ضد المسلمين.

فبداية القصة كانت على اليهود، ثم كان آخر ذكر للذين في قلوبهم مرض وهم المنافقون فعاد الضمير عليهم، والله أعلم.

المطلب الخامس: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة الأنعام.

(١) قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ﴾

[سورة الأنعام: ٨]

تناول المفسرون الأمر المقضي من أمر الله في هذه الآية، بالبيان والتوضيح، وكلهم فسرهم ولم أر من أبهم، غير أنهم اختلفوا فيما يفسر به، ومجمل اختلافهم أربعة أقوال:

القول الأول: أن الأمر المقضي في هذه الآية هو: العذاب، وإليه ذهب السدي،^(١١٨)، وقتادة^(١١٩)، والحسن،^(١٢٠) مقاتل^(١٢١)، والبغوي،^(١٢٢).

القول الثاني: أن الأمر المقضي في هذه الآية هو: قيام الساعة، وإليه ذهب مجاهد^(١٢٣) وعكرمة^(١٢٤).

القول الثالث: أن الأمر المقضي في هذه الآية هو موتهم أي: ماتوا جميعاً ولم ينظروا لو أنزل عليهم ملك ولم يؤمنوا، وهو قول الضحاك،^(١٢٥) وقول آخر لقتادة^(١٢٦).

القول الرابع: أن الأمر المقضي في هذه الآية هو: أنه لو آتاهم ملك في صورته لماتوا، ثم لم يؤخروا طرفة عين، وذلك أنهم لا يستطيعون رؤية الملك، وهذا القول ذهب إليه جمع من أهل العلم، منهم: ابن عباس^(١٢٧)، والضحاك^(١٢٨).

الخلاصة والترحيع:

لم يختلف المفسرون في تفسير ما أبهم مما قضاه الله تعالى في هذا الأمر، لكنهم اختلفوا في الشيء الذي يفسر به، فقال السدي وقتادة والحسن البصري والبغوي: لأتاهم العذاب، وقال مجاهد وعكرمة: قيام الساعة، وقال ابن عباس والضحاك: لو جاءهم الملك في صورته لم يستطيعوا مشاهدته، وقال قتادة في قوله الآخر والضحاك: لماتوا جميعاً ولم ينظروا. وهو اختيار ابن عطية.

والناظر في هذه الأقوال يجدها متقاربة، لكن الأقرب في الترحيع هو القول الأول، الذي ذهب إليه السدي والحسن ومقاتل وقتادة في قوله الآخر، وهو أن يأتيهم العذاب، والقول الثاني القائل بأنها قيام الساعة يعني: ليحل بهم العذاب، فيرجع إلى القول الأول، والقول الثالث القائل بأنهم لن يستطيعوا رؤية الملك فيموتوا ولم ينظروا، فإن حالتهم تلك وموتهم وعدم أنظارهم عذاب لهم، وكذلك القول الرابع القائل بموتهم وعدم إظهارهم فهذا عذاب لهم أيضاً، فترجع الأقوال كلها إلى القول الأول، ولا سيما أن بعض المفسرين - كالضحاك وقتادة - فسر ذلك مرة بالعذاب ومرة بالموت. فيكون القول الراجح هو القول الأول، والله أعلم.

(٢) قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنِّي عَلَّمْتُ مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَفُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ

أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٨].

تناول المفسرون الأمر المقضي بين النبي -صلى الله عليه وسلم- وبين الكفار الذين استعجلوا العذاب منه -صلى الله عليه وسلم- بالشرح والتفسير واتجهت أقوالهم إلى تفسيره بالعذاب الذي استعجلوه وطابوا بإنزاله.

﴿لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ﴾، من العذاب ﴿لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ {لقضي الأمر بيني وبينكم} لفرغ من هلاككم ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ بعقوبة المشركين النضر وأصحابه فوقع بالنضر بن الحارث العذاب الذي سأل فقتل صبورا يوم بدر^(١٢٩). وقال مقاتل: قل لهم لو أن عندي - يعني - بيدي ما تستعجلون به من العذاب لقضي الأمر - يعني - أمر العذاب بيني وبينكم وليس ذلك بيدي^(١٣٠).

قال الطبري: يقول تعالى ذكره لنبيه محمد -صلى الله عليه وسلم-: قل، يا محمد، هؤلاء العادلين برهم الآلهة والأوثان، المكذبين فيما جئتهم به، السائلينك أن تأتيهم بآية؛ استعجالا منهم بالعذاب: لو أن بيدي ما تستعجلون به من العذاب ﴿لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، ففصل ذلك أسرع الفصل، بتعجيلي لكم ما تسألوني من ذلك وتستعجلونه، ولكن ذلك بيد الله، الذي هو أعلم بوقت إرساله على الظالمين، الذين يضعون عبادتهم التي لا تنبغي أن تكون إلا لله في غير موضعها، فيعبدون من دونه الآلهة والأصنام، وهو أعلم بوقت الانتقام منهم، وحال القضاء بيني وبينهم^(١٣١).

قال الماتريدي: ﴿لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، أي: لعجلته لكم بالقضاء فيما بيننا، يخبر عن رحمة الله وحلمه، أي: لو كان بيدي لأرسلته عليكم، لكن الله بفضله ورحمته يؤخر ذلك عنكم. قال: ثم فيه نقض على المعتزلة في قولهم بأن الله لا يفعل بالعبد إلا الأصلح في الدين؛ لأنه قال: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ ثم لا يحتمل أن تأخير العذاب والهلاك خير لهم وأصلح، ثم هو يهلكهم ويكون عظة لغيرهم وزجرا لهم، ثم إن الله - تعالى - أخر ذلك العذاب عنهم وإن كان فيه شر لهم؛ فدل أن الله قد يفعل بالعبد ما ليس ذلك بأصلح له في الدين^(١٣٢).

وينحو ذلك قال جمع من المفسرين منهم: الثعلبي^(١٣٣)، والرازي^(١٣٤)، والزمخشري^(١٣٥)، والبغوي^(١٣٦)، والقرطبي^(١٣٧)، وابن كثير^(١٣٨).

وما فسر به هؤلاء الجهابذة هذا الأمر المبهم هو الذي يتجه مع سياق الآيات، فإن هؤلاء الكفار قد استعجلوا العذاب من النبي صلى الله عليه وسلم، هنا وفي آيات أخر، فكان الأمر المقضي هنا هو العذاب أي: لو أن الأمر بيدي لعجلت لكم العذاب ولكن الأمر ليس إلي، والله تعالى أعلم.

المطلب الخامس: إيضاح ما أجهم من أمر الله في سورة الأعراف.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ آيِلُ النَّهَارِ يَطْلُبُهُ حَيْثُ شَاءَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ ۖ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۚ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف: ٥٤].

هذا الأمر يتردد بين أن يكون من الأمور أو من الأوامر، ودراستي له يكون على قول من جعله من الأمور، ومعناه الشأن.

وأخرج البخاري في خلق أفعال العباد بسنده إلى معاوية بن عمار، قال: سألت جعفر بن محمد، عن القرآن فقال: «ليس بخالق ولا مخلوق... ثم قال البخاري: القرآن كلام الله غير مخلوق، لقول الله

وقال الجرجاني: ﴿وَالْأَمْرُ﴾ ههنا المقول، وهو تسمية الشيء الكائن فيكون المسمى بتكوين

يوم القيامة يدينهم بأعمالهم إلا من عفا عنه، فالأمر

أمره ثم قال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾^(١٤١).

وأخرج بسنده إلى سفيان بن عيينة قال: الخلق ما دون العرش، والأمر ما فوق ذلك^(١٤٢).

قال الطبري: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، الأمر الذي لا يخالف ولا يرد أمره دون ما سواه من الأشياء كلها^(١٤٣).

قال السمرقندي: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ ألا كلمة التنبيه، يعني: اعلّموا أن الخلق لله تعالى، وهو الذي خلق الأشياء كلها وأمره نافذ في خلقه. قال سفيان بن عيينة: الخلق هو الخلق والأمر هو القرآن وهو كلام الله، وليس بمخلوق، ولا هو بائن منه، قال: وتصديقه قوله: ﴿ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْنَا﴾ [الطلاق: ٥]^(١٤٤).

قال مكي بن أبي طالب القيسي: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ فجمع في لفظة "الخلق" جميع المخلوقات، ثم قال: ﴿وَالْأَمْرُ﴾ يريد الذي كانت به هذه المخلوقات كلها. والأمر غير المخلوقات، وهو قوله: {كُنْ} [النحل: ٤٠]. وقال (الله) تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] أي: من قبل الخلق ومن بعد الخلق. وقد أخبر عن الأشياء المخلوقات في غير موضع من كتابه، وأنه خلقها بأمره وقوله، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥]، قال: والحق هو كلامه. فأمره، كلامه، وكلامه: أمره، والحق: الحق، وأمره، وكلامه: الحق، والحق: كلامه^(١٤٥).

قال الماوردي: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ يحتمل وجهين: أحدهما: أنه مالك الخلق وتديرهم. والثاني: إليه إعادتهم وعليه مجازاتهم^(١٤٦).

قال ابن عطية: ﴿لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ المصدرين حسب تقدمهما، وكيف ما تأولت الآية فالجميع لله، قال: وأسند الطبري إلى النبي صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «من زعم أن الله تعالى جعل لأحد من العباد شيئاً من الأمر فقد كفر بما أنزل الله لقوله تعالى: أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ»، قال النقاش: ذكر الله الإنسان في القرآن في ثمانية عشر موضعاً في جميعها أنه مخلوق، وذكر القرآن في أربعة وخمسين موضعاً ليس في واحد منها إشارة إلى أنه مخلوق^(١٤٧).

وبهذه النصوص المتقدمة يتبين أن المفسرين لم ينشغلوا بتوضيح ما أبهم من أمر الله في قوله: ﴿لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، بل جميعهم تناول عموم الأمر، والتفريق بينه وبين الخلق، وأنه لا يجوز الجمع بينهما، وأن ذلك يعني: أن كل شيء لله عز وجل، وأن له الخلق؛ لأنه خلقه، وله الأمر لأن أمره نافذ فيهم، وعليه فيبقى أمره هنا عاماً يشمل كل شيء عدا خلقه؛ إذ إن الأمر هنا غير الخلق؛ لأنه غاير بينهما، والله أعلم.

المطلب السادس: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة الأنفال.

قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَخَتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة الأنفال: ٤٢].

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [سورة الأنفال: ٤٤].

اختلف المفسرون في أمر الله المبهم الذي كان مفعولاً في هذه الآية، ففسره بعضهم وأبقاه آخرون على عمومه:

القول الأول: من أبقاه على عمومه:

قال ابن عطية: والأمر المفعول المذكور في الآيتين هو للقصة بأجمعها، وذهب بعض الناس إلى أنهما لمعنيين من معاني القصة، قال: والعموم أولى^(١٤٨).

القول الثاني: من رأى تفسيره وتوضيحه:

روى ابن أبي حاتم بسنده على عبد الله بن الزبير قوله: قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ قال: ليقضي ما أراد بقدرته من إعزاز الإسلام وأهله، وإذلال الكفر وأهله، عن غير ملاء منكم، ففعل ما أراد من ذلك بلطفه سبحانه^(١٤٩).
وبه عنه أيضا: ﴿لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ ليفصل بين الحق والباطل، ويعز الإسلام وأهله، ويذل الشرك وأهله^(١٥٠).

وروى الطبري بسنده ﴿لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾، أي: ليقضي الله ما أراد بقدرته، من إعزاز الإسلام وأهله، وإذلال الشرك وأهله، عن غير ملاء منكم، ففعل ما أراد من ذلك بلطفه^(١٥١).
وقال شيخ المفسرين محمد بن جرير الطبري: ﴿لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾، كان نصره أوليائه من المؤمنين بالله ورسوله، وهلاك أعدائه وأعدائهم بيد بالقتل والأسر^(١٥٢).
وقال الزمخشري: وأمر الله كله مفعول ولكن أراد أن يقص الاحتجاج عليهم وقطع العذر قبل إهلاكهم^(١٥٣).

وقال القرطبي: تكرر هذا، لأن المعنى في الأول من اللقاء، وفي الثاني من قتل المشركين وإعزاز الدين، وهو إتمام النعمة على المسلمين^(١٥٤). ﴿وَالِإِلَهِ الْمُنَافِقِينَ﴾ قال: أي مصيرها ومردّها إليه^(١٥٥). وبنحو هذا قال السمرقندي^(١٥٦)، والبغوي^(١٥٧)، وابن الجوزي^(١٥٨)، والقرطبي^(١٥٩)، وابن عادل^(١٦٠)، واختاره ابن كثير^(١٦١).

الخلاصة والترجيح:

اختلف المفسرون في توضيح ما أبهم من أمر الله في هذه الآية، وذلك إلى قولين فتركه ابن عطية على عموميه، وفسره جمهور المفسرين بالنصر على الأعداء، وإعزاز الدين.
قال ابن كثير: أي: ليقضي الله ما أراد بقدرته من إعزاز الإسلام وأهله، وإذلال الشرك وأهله، عن غير ملاء منكم، ففعل ما أراد من ذلك بلطفه.
والذي يظهر - والله أعلم - اختيار القول الثاني قول جمهور المفسرين، وهو إعزاز الدين ونصرة المسلمين، وتبقى آخر الآية على عمومها كقول ابن عطية، وهي: قوله: وقال تعالى: ﴿وَالِإِلَهِ الْمُنَافِقِينَ﴾ [سورة الأنفال: ٤٤]. والله تعالى أعلم.

المطلب السابع: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة التوبة.

(١) قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ۚ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤].

لم يختلف المفسرون في تفسير ما أبهم من أمر الله الذي هددهم به في حال بقائهم على ما هم عليه من إثارة الدنيا على الآخرة، فكلهم فسر ذلك المبهم غير أنهم اختلفوا في تفسيره إلى قولين:

القول الأول: ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ۚ﴾ يعني: فتح مكة، وكان أمره فيهم بالقتل، قاله مجاهد بن جبر^(١٦٢)، ومقاتل بن سليمان^(١٦٣).

وقد اختار هذا القول شيخ المفسرين ابن جرير الطبري، حيث قال: يقول تبارك وتعالى لنبيه محمد -صلى الله عليه وسلم-: (قل) يا محمد، للمتخلفين عن الهجرة إلى دار الإسلام، المقيمين بدار الشرك: (فتربصوا)، يقول: فتنبظروا ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ۚ﴾، حتى يأتي الله بفتح مكة^(١٦٤).

وقال الواحدي ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ۚ﴾: يعني فتح مكة في قول مجاهد، ومقاتل، والأكثرين^(١٦٥).

القول الثاني: ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ۚ﴾ حتى يأتي الله بأمره بقضائه من عقوبة عاجلة أو آجلة قاله ابن عباس^(١٦٦)، والحسن^(١٦٧)، وعطاء^(١٦٨).

الخلاصة والترحيع:

تطابق المفسرون على توضيح وتفسير ما أبهم الله تعالى من أمره في قوله ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ۚ﴾ غير أنهم اختلفوا فيما يفسر به إلى قولين: القول الأول قول مجاهد ومقاتل: أنه فتح مكة، والقول الثاني: قول ابن عباس، والحسن وعطاء، أنه عقوبة عاجلة أو آجلة. والذي يترجح من القولين هو: الأول القائل بأن ذلك فتح مكة، والإذن بقتالهم، وقد اختاره ابن جرير، والواحدي.

(٢) قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ ابْتِغَوْا لَفِئَةً مِنْ قَبْلُ وَقَلَبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَرِهُونَ﴾ [التوبة: ٤٨].

تناول المفسرون أمر الله الذي ظهر على كره المنافقين بالشرح والبيان واتفقت كلمتهم على توضيح ما أبهم من أمر الله بأنه ظهور دين الإسلام.

قال ابن عباس: ﴿لَقَدْ ابْتِغَوْا لَفِئَةً﴾ بغوا لك الغوائل يعني طلبوا لك الشر ﴿مِنْ قَبْلُ﴾، غزوة تبوك ﴿وَقَلَبُوا لَكَ الْأُمُورَ﴾ ظهروا لبطن وبطنا لظهر ﴿حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ﴾ كثر المؤمنون ﴿وَوَضَحَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ دين الله الإسلام ﴿وَهُمْ كَرِهُونَ﴾ (١٦٩).

وبذلك قال مقاتل (١٧٠)، والطبري (١٧١)، والماتريدي (١٧٢)، والشعلي (١٧٣)، الزمخشري (١٧٤) والبغوي (١٧٥)، لقرطبي (١٧٦)، وغيرهم.

وبذلك يكون أمر الله المبهم في هذه الآية هو: ظهور دينه على كره من المنافقين والمشركين، وقد قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [سورة التوبة: ٣٣].

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة التوبة: ١٠٦].

في هذه الآية لم يختلف المفسرون في المرجون لأمر الله بأنهم الثلاثة الذين خلفوا ثم تاب الله عليهم، ولكن أمر الله الذي يرجونه لم يكادوا يصرحون به، وكأن ذلك لوضوحه لديهم، وقد صرح قليل من المفسرين بأنه قضاؤه فيهم بالتوبة أو عدمها.

فقال ابن عباس: ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ موقوفون محبوسون أنفسهم لأمر الله ليقضي فيهم ما هو قاضٍ ﴿اللَّهُ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ﴾ بتخلفهم عن غزوة تبوك ﴿وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ يتجاوز عنهم بتخلفهم ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بتوبتهم وتخلفهم ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما حكم عليهم (١٧٧).

قال النيسابوري: ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾، مؤخرون محبوسون لما يتزل من أمر الله (١٧٨).

وقال مقاتل: ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ يعني: التوبة عن أمر الله، نظيرها ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الشعراء: ٣٦] يعني: أوقفه، وأخاه حتى ننظر في أمرهما، ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ﴾ يعني موقوفون للتوبة عن أمر الله، مرارة بن ربيعة من بني زيد، وهلال بن أمية من الأنصار من أهل قباء من بني واقب، وكعب بن مالك الشاعر من بني سلمة، كلهم من الأنصار من أهل قباء (١٧٩).

فالراجح: أن أمر الله الذي يرحوه هؤلاء الثلاثة - كما قال المفسرون - هو: قضاؤه فيهم بالتوبة أو عدمها، وهذا مبين في ختام الآية، حيث قال الله تعالى ﴿مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾، والله تعالى أعلم.

المطلب الثامن: إيضاح المبهم من أمر الله في سورة يونس.

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة يونس: ٣].

تناول المفسرون أمر الله المبهم في هذه الآية بالشرح والتوضيح، لكنهم كلهم لم يبينوه بيانا شافيا.

قال ابن عباس: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ ينظر في أمر العباد ويبعث الملائكة بالوحي والتزليل والمصيبة (١٨٠)، وكذا قال مقاتل (١٨١).

وقال مجاهد: يقضيه وحده (١٨٢).

وقال الواحدي: يُصَرِّفُهُ بحكمته (١٨٣)، ونحوه قال القرطبي: أي يصرفه على ما يريد (١٨٤).

قال ابن عادل: قوله: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ يقضيه وحده، قال: وحمل كل واحد من المفسرين التَّديِيرَ على نوع آخر من أحوال العالم، والأولى حمله على الكل، فهو يدبرهم بالإيجاد، والإعدام والإحياء، والإماتة، والاعتماد، والانقياد، ويدخل فيه إنزال الوحي، وبعث الرسل وتكليف العباد، وفيه دليل عجب على كمال القدرة والرحمة؛ لأن هذا العالم من أعلى العرش إلى أطباق الثرى يحتوي على أجناس، وأنواع لا يحيط بها إلا الله تعالى.

قال: والدليل المذكور على تدبير كل واحد بوصفه في موضعه وطبيعته. ومن المعلوم أن من اشتغل بتدبير شيء، فإنه لا يمكنه تدبير شيء آخر، وإذا تأمل العاقل في هذه الآية علم أنه تعالى يدبر عالم الأجسام ويدبر عالم الأرواح، ويدبر الكبير كما يدبر الصغير، ولا يشغله شأن عن شأن، ولا يمنعه

تدبيرٌ عن تدبير، وذلك يدل على أنه في ذاته، وصفاته، وعلمه، وقدرته غير مشابه للمخلوقات، والممكنات^(١٨٥).

الخلاصة والتوجيه:

اختلفت عبارات المفسرين في توضيح ما أبهم من أمر الله في قوله تعالى ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ في هذه الآية.

غير أن المعنى الذي يقصدونه متقارب، فقال ابن عباس ومقاتل: ينظر في أمر العباد ويبحث الملائكة بالوحي والتزليل والمصيبة، وقال ابن مجاهد: يقضيه وحده، وذهب ابن عادل إلى العموم، فقال: وحمل كل واحد من المفسرين التدبير على نوع آخر من أحوال العالم، والأولى حمله على الكل. قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن عادل هو الذي تميل إليه النفس، وهو المرجح، والله أعلم.

(٢) قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازِيدَتْ وَطَرَهَا أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا عَلَيْهِا أَتَنَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة يونس: ٢٤].

لم يختلف المفسرون في تفسير أمر الله الذي هدد الله به المتشبهون^(١٨٦) بالدنيا المتعلقين بها المنبهرين بزينتها، فجميعهم يوضح ذلك الأمر، واتفقت كلمتهم بألفاظ متقاربة.

قال ابن عباس: ﴿أَتَنَاهَا أَمْرُنَا﴾: عذابنا، أمرنا بهلاكها^(١٨٧)، وكذا قال مقاتل^(١٨٨).

وقال الطبري: قوله: ﴿أَتَنَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ يقول: جاء الأرض ﴿أَمْرُنَا﴾ يعني: قضاؤنا بهلاك ما عليها من النبات إما ليلاً وإما نهاراً ﴿فَجَعَلْنَاهَا﴾ يقول: فجعلنا ما عليها ﴿حَصِيدًا﴾ يعني: مقطوعة مقلوعة من أصولها^(١٨٩)، وكذا قال الواحدي^(١٩٠)، والقرطبي^(١٩١)، وابن الجوزي^(١٩٢). وبهذا يتبين أن أمر الله تعالى الذي توعد به المنحدرين بالدنيا وبهرجتها وانشغلوا بها عن الآخرة إنما هو عذابه الذي ينتظرهم ليحل بهم ليلاً أو نهاراً.

قال السعدي: وهذا المثل من أحسن الأمثلة، وهو مطابق لحالة الدنيا، فإن لذاتها وشهواتها وجاهها ونحو ذلك يزهو لصاحبه إن زها وقتاً قصيراً، فإذا استكمل وتم اضمحل، وزال عن صاحبه، أو زال صاحبه عنه، فأصبح صفر اليدين منها، ممتلئ القلب من همها وحزنها وحسرتها... ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ

زُخِرْفَهَا وَزَيَّنَتْ ﴿١٩٢﴾ أي: تزخرفت في منظرها، واكتست في زينتها، فصارت بحجة للناظرين، ونزهة للمتفرجين، وآية للمتبرزين، فصرت ترى لها منظرا عجيبا ما بين أحضر، وأصفر، وأبيض وغيره.

﴿وَوَظَرَ أَهْلَهَا أَنَّهُمْ قَدِرُونَ عَلَيْهَا﴾ أي: حصل معهم طمع، بأن ذلك سيستمر ويسدوم، لوقوف إرادتهم عنده، وانتهاء مطالبهم فيه.

فبينما هم في تلك الحالة ﴿أَنَّهُمْ أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾ أي: كأنها ما كانت فهذه حالة الدنيا، سواء بسواء (١٩٣). والله تعالى أعلم.

(٣) قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [سورة يونس: ٣١].

تناول المفسرون هذه الآية بالشرح والبيان، لكنهم تركوا الأمر الذي يديره الله تعالى مبهما عامما، بل صرح بعضهم لذلك. قال الزمخشري: ﴿وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ ومن يلي تدبير أمر العالم كله، جاء بالعموم بعد الخصوص (١٩٤). فصرح الزمخشري بعمومها بعد الخصوص.

عن ابن عباس: ﴿وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ من يقدر أن يدبر أمر العباد وينظر في أمر العباد ويبحث الملائكة بالوحي والتزليل والمصيبة (١٩٥). وقال مجاهد: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ يقضيه وحده (١٩٦).

قال الطبري: ﴿وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾، وقيل لهم: من يدبر أمر السماء والأرض وما فيهن، وأمركم وأمر الخلق. ؟ ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾، يقول جل ثناؤه: فسوف يجيبونك بأن يقولوا: الذي يفعل ذلك كله الله: ﴿فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾، يقول: أفلا تخافون عقاب الله على شرككم وادعائكم ربا غير من هذه الصفة صفته، وعبادتكم معه من لا يرزقكم شيئا، ولا يملك لكم ضرا ولا نفعا، ولا يفعل فعلا؟ (١٩٧).

قال ابن عادل: ﴿وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ هذا كلام كلي؛ لأن تدبير أقسام الله في العالم العلوي، والسفلي أمور لا نهاية لها، وذكرها كالمعتذر، فلما ذكر بعض تلك التفاصيل، عقبها بالكلام الكلي ليدل على الباقي، ثم بين أن الرسول - عليه الصلاة والسلام -، إذا سألهم عن مدبر هذه الأمور فسيقولون هو الله، وهذا يدل على أن المخاطبين بهذا الكلام كانوا يعرفون الله تعالى، ويقرون به (١٩٨). وهكذا أبقاه على عمومته: البغوي (١٩٩)، ابن عطية (٢٠٠)، والقرطبي (٢٠١)،

وقد اختار هذا العموم ابن كثير، حيث قال: قوله: ﴿وَمَنْ يُدْرِ الْأَمْرَ﴾ أي: من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه، وهو المتصرف الحاكم الذي لا معقب لحكمه، ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون... فالملك كله العلوي والسفلي، وما فيهما من ملائكة وإنس وجان، فقرون إليه، عبيد له، خاضعون لديه، ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾، أي: هم يعلمون ذلك (٢٠٢).

وهكذا عممه أبو حيان، حيث يقول: ﴿وَمَنْ يُدْرِ الْأَمْرَ﴾ شامل لما تقدم من الأشياء الأربعة المذكورة ولغيرها، والأمور التي يدبرها تعالى لا نهاية لها، فلذلك جاء بالأمر الكلي بعد تفصيل بعض الأمور. واعترفهم بأن الرازق والمالك والمخرج والمدير هو الله أي: لا يمكنهم إنكاره ولا المنافسة فيه. ومعنى أفلا تتقون: أفلا تحافون عقوبة الله في افتراءكم وجعلكم الأصنام آلهة؟ وقيل: أفلا تتعظون فتنتهون عن ما حذرت عنه تلك الموعظة (٢٠٣).

وهذا الذي اختاره هؤلاء العلماء هو المتجه، فيبقى الأمر المدير هنا مبهما دالا على العموم بعد التفصيل الذي جاء في الآية، والله أعلم.

الخاتمة، وفيها: أهم النتائج والتوصيات:

١- أهم النتائج والتوصيات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتتضح الخفيات، وتقضى الحاجات، وتدرك الأمنيات، أحمدته تعالى وأشكره، وأثني عليه الخير كله، وأصلي وأسلم على رسوله، وخاتم أنبيائه وصفيه من خلقه محمد -صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه-، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. فقد يسر الله تعالى ختم هذا البحث، وألهم بمنه وكرمه خطة أعانت على إتمامه، بعد ما كدت أعجز عن إنجازها، فله الحمد والمنة.

وقد توصلت فيه إلى نتائج تقرب ما تفرق في ثناياه، وما اتضح من مبهمات الأمور، فكانت النتائج المرجوة من هذا البحث على النحو التالي:

أولاً: أن أمر الله الذي تمت دراسته جاء على قسمين، منه ما تم توضيحه، ومنه ما بقي على إهامه، ولم يتضح بشيء خاص.

ثانياً: أن هناك فرقاً بين أمر الله -المصدر- الذي يجمع على أمور، وبين أمر الله الذي يجمع على أوامر، فالأول: معناه الشأن، والثاني: معناه طلب الفعل أو الإخبار عن طلبه، فتمت دراسة الأول فقط.

ثالثاً: تعددت معاني الأمر -المصدر- في استعمال القرآن الكريم، فبلغت ثمانية عشر معنى، بعضها داخل في الجزء الذي درسته والبعض خارج عن محل الدراسة.

رابعاً: بلغت الآيات التي تحتوي على ما أبهم من أمر الله في الجزء الذي درسته: ثمانية عشر آية، اتضح خمسة عشر منها وبقي ثلاثة موعلة في العموم.

سادساً: ورد في سورة البقرة أربع آيات جاء فيها أمر الله وكلها موضحة، وورد في آل عمران أمر واحد مبين، وفي النساء أيضاً أمر واحد مبين، والمائدة أمر واحد مبين، وفي الأنعام أمران اثنان مبينان، وفي الأعراف أمر واحد بقي مبهما لعمومه، وفي الأنفال أمر واحد مبين، وفي التوبة ثلاثة مبينة كلها، وفي يونس ثلاثة واحد مبين، واثنان بقيا على عمومهما.

٢- التوصيات: أوصي الباحثين بإكمال هذا الموضوع إلى آخر القرآن؛ لأن موضوع المبهمة من أمر الله من أهم الموضوعات التي ينبغي أن تدرس، ولأهميتها فقد ألف العلماء كثيراً في موضوع المبهمة، والله أعلم.

هوامش البحث

- (١) ما أمر الله به هنا مبهم يحتاج إلى توضيح، ومع ذلك ليس من مقاصد البحث.
- (٢) مقاييس اللغة لأحمد بن فارس (١: ٣١١). وانظر: تهذيب اللغة للأزهري، (٦: ١٧٨)، والمخصص لابن سيده، (١: ٢٧٤) وأساس البلاغة لمحمود الزمخشري (١: ٨٥)، ولسان العرب لابن منظور، (١٢: ٥٨).
- (٣) لسان العرب لابن منظور، (١٢: ٦٠)، وتاج العروس للزبيدي (٣١: ٣١٤).
- (٤) من روائع القرآن لمحمد سعيد رمضان البوطي (ص: ٨٩).
- (٥) التحفة السنية شرح المقدمة الأجرومية، لمحمد محيي الدين عبد الحميد (ص: ١٠٩).
- (٦) مفردات الراغب الأصفهاني (ص: ٨٨).
- (٧) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (١: ٢٢).
- (٨) تاج العروس (١٠: ٦٨).
- (٩) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر (ص: ١٧٣).
- (١٠) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٢: ٣٠٠).
- (١١) تفسير القرطبي، جامع الأحكام (٢: ٨٨).
- (١٢) سيأتي دراسة وتوضيح هذا الأمر في سورة التوبة.
- (١٣) هذا الأمر ليس من مقاصد هذا البحث؛ لأنه ليس مضافاً إلى الله، ولا تعلق له بالله عز وجل، بل هو مضاف إلى المتنازعين.

(١٤) تفسير السمرقندي، بحر العلوم (٣: ٤٦٥).

(١٥) سيأتي دراسة هذا الأمر في التوبة.

(١٦) سيأتي دراسة هذا الأمر في سورة البقرة.

- (١٧) ليس من مقصود البحث؛ لأن الأمر هنا مضاف إلى القرية.
- (١٨) سيأتي دراسة هذا الأمر في سورة آل عمران.
- (١٩) سبق التنبيه على هذا النوع من الأمر بأنه يأتي مبهما عاما غير مفسر غالبا.
- (٢٠) ليس من مقصود البحث؛ لأن الأمر هنا يجمع على أوامر التي هي ضد النهي.
- (٢١) هذا الأمر ليس من مقاصد البحث؛ إذ يغلب عليه أنه من الأوامر التي هي ضد النهي.
- (٢٢) كالذي قبله.
- (٢٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣: ١٨٦)، جمال القراء للسخاوي، (ص: ١٨٥)، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، (١: ٢٢٠)، مفحمت الأقران في مبهمات القرآن له، (ص: ٦٢). قال وقال سعيد بن جبير ومجاهد: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، ويونس.
- (٢٤) سنن أبي داود (٢: ٩٠)، وسنن الترمذي (٥: ٢٧٢)، والحاكم في المستدرک، (٢: ٣٦٠)، وقال صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢: ٦٣). قال الألباني: ضعيف. ينظر: صحيح وضعيف سنن الترمذي (٧: ٨٦ رقم ٣٠٨٦).
- (٢٥) السنن الصغرى للبيهقي (١: ٣٤١).
- (٢٦) البيان في عد آي القرآن (ص: ١٣٨). وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧: ٢٢٧٢).
- (٢٧) تفسير مقاتل (٣: ١٣٠).
- (٢٨) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ص: ٧٣٥).
- (٢٩) تفسير ابن عطية (١: ٥٥١).
- (٣٠) تفسير يحيى بن سلام (١: ٣٨١).
- (٣١) الهداية إلى بلوغ النهاية (٧: ٤٩٠٧).
- (٣٢) المرجع السابق (٧: ٤٩٣٦).
- (٣٣) تفسير السمرقندي (٣: ٢٥٠).
- (٣٤) جامع البيان للطبري (١: ٤١٦).
- (٣٥) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (١: ٧٢).
- (٣٦) جامع البيان للطبري، (٦: ٤٢٩)، قال ابن جريج: بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا لم تمش إلى ذي رحمك برجلك ولم تعطه من مالك فقد قطعتة". رواه ابن جرير في تفسيره (١٣: ٥١٥)، وهو ضعيف للمسافة التي بين ابن جريج والنبي صلى الله عليه وسلم.
- (٣٧) جامع البيان للطبري (١: ٤١٥).
- (٣٨) الوجيز للواحد (ص: ٩٧).
- (٣٩) الوجيز للواحد (ص: ٩٧).

- (٤٠) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (١: ٧٢).
- (٤١) تفسير مقاتل بن سليمان (٢: ٣٧٦).
- (٤٢) الوسيط للواحد (١: ١١٠)، تبعه ابن الجوزي في علم التفسير (١: ٤٨)، ولم أجده عند غيرهما.
- (٤٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، (١: ٧٢). والحديث أخرجه البخاري صحيحه ري (٦: ١١٧) رقم (٢٠٧) كتاب التفسير، باب {قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً}. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، (٧: ٥٦٠) رقم (٣٧٩٢٥)، والنسائي، في سننه الكبرى، السنن (١٠: ١٦٦) رقم (١١٢٥١). جميعهم من طريق مصعب بن سعد عن أبيه، وهو حديث صحيح، موقوف على سعد، وهو ابن أبي وقاص.
- (٤٤) جامع البيان (١: ٤١٥).
- (٤٥) المصدر السابق (١: ٤١٦).
- (٤٦) الاعتصام للشاطبي (١: ٩٥).
- (٤٧) تفسير ابن كثير (٤: ٢٩٠).
- (٤٨) عبد الرزاق في تفسيره (٣: ٣٢) رقم (٢٣١٧) والبيهقي في السنن الكبرى (٧: ١١٠) رقم (١٣٤١٩) من طريق عمرو، وهو ابن دينار، عن بحالة قال: مر عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بـغلام وهو يقرأ في المصحف: {الني أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم} [الأحزاب: ٦] (وهو أب لهم)، فقال: "يا غلام حكها" قال: هذا مصحف أبي فذهب إليه، فسأله، فقال: "إنه كان يلهي القرآن، ويلهيك الصفق بالأسواق.
- (٤٩) على القول بأنه واحد من الأوامر فلا يصير من بحثنا، لكني أبجته لما صار شرطاً للقول الآخر، واحداً من الأمور.
- (٥٠) زاد المسير في علم التفسير (١: ١٠١).
- (٥١) تفسير ابن أبي حاتم (١: ٢٠٦) رقم (١٠٨٩).
- (٥٢) المرجع السابق.
- (٥٣) تفسير مقاتل بن سليمان (١: ١٣١).
- (٥٤) تفسير مجاهد (ص: ٣٦٦).
- (٥٥) التفسير البسيط (١٠: ٣٤٣).
- (٥٦) تفسير ابن أبي حاتم (١: ٢٠٦) رقم (١٠٨٩).
- (٥٧) تفسير عبد الرزاق (١: ٢٨٥). وقد عزاه لابن عباس: الثعلبي (٣: ١١٤)، وينظر: الوسيط (١: ١٩١)، وابن عطية (١: ٤٤٨)، والقرطبي (٢: ٦٥)، والبحر المحيط، (١: ٣٤٩).
- (٥٨) الدر المنثور في التفسير بالمتأثر (١: ٢٦٢).
- (٥٩) تفسير ابن كثير (١: ٣٨٣).
- (٦٠) البحر المحيط (١: ٥٥٩).
- (٦١) تفسير الراغب الأصفهاني (١: ٢٩١).

- (٦٢) أضواء البيان (٨: ١٨).
- (٦٣) تفسير ابن أبي حاتم (١: ٢٠٦ رقم ١٠٨٨)، وقد أخرج هذا الحديث أبو تمام في فوائده، (١: ١٨٤ رقم ٤٢٩)، والطبراني في مسند الشاميين (٤: ٢٠٢) رقم (٣١٠٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩: ١٨) رقم (١٧٧٣٩)، جميعهم من طريق الزهري، به.
- (٦٤) أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن (٨: ١٩).
- (٦٥) أحكام القرآن لابن العربي (٤: ٢٠٧).
- (٦٦) صحيح البخاري (٤: ٥٤) رقم (٢٩٧٧).
- (٦٧) صحيح مسلم (١: ٣٧٢) رقم (٥٢٣).
- (٦٨) النهاية في غريب الحديث (٥: ١٦).
- (٦٩) تفسير الطبري (٢: ٤٧٣).
- (٧٠) المحرر الوجيز (١: ٢٠١).
- (٧١) لطائف الإشارات (١: ٢٤٤).
- (٧٢) جامع البيان (٢١: ٤١٣).
- (٧٣) تفسير السمعاني: (٥: ٣٠).
- (٧٤) اللباب لابن عادل: (٢: ٤٢٥). والتصاريف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسمائه وتصرفت معانيه (ص: ٢٣٢).
- (٧٥) التصاريف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسمائه وتصرفت معانيه (ص: ٢٣٢).
- (٧٦) المحرر الوجيز (٤: ٥٦٨).
- (٧٧) تفسير ابن أبي حاتم (٢: ٣٧٣) رقم (١٩٦٦).
- (٧٨) معاني القرآن للزجاج (١: ٢٨١).
- (٧٩) تفسير البغوي (١: ٢٦٩).
- (٨٠) اللباب في علوم الكتاب (٣: ٤٨٣).
- (٨١) تفسير الفاتحة والبقرة للشيخ ابن عثيمين (٣: ١٤).
- (٨٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢: ٦٥٣ رقم ٣٥٣٠).
- (٨٣) تفسير الطبري (٥: ٤١٥).
- (٨٤) تفسير ابن كثير (١: ٣٩٩).
- (٨٥) تفسير ابن كثير (١: ٣٩٩).
- (٨٦) المحرر الوجيز (٤: ٥٦٨).
- (٨٧) الوجيز (ص: ٢٣٨).
- (٨٨) تفسير الزمخشري (١: ٤٢٨).

- (٨٩) تفسير القرطبي (٢ : ٨٩).
- (٩٠) اللباب في علوم الكتاب (٢ : ٤٢٥).
- (٩١) تفسير الثعلبي (٣ : ١٨٧).
- (٩٢) تفسير الطبري (٦ : ١٦٧).
- (٩٣) تفسير الرازي (١٨ : ٤٣٦).
- (٩٤) تفسير القرآن العظيم (٧ : ٤٥٨).
- (٩٥) تيسير الكريم الرحمن (ص : ١٥٣).
- (٩٦) المرجع السابق.
- (٩٧) تفسير مقاتل (١ : ٣٧٧).
- (٩٨) تفسير الطبري (٨ : ٤٨٣).
- (٩٩) تفسير القرطبي (٥ : ٢٤٥).
- (١٠٠) تفسير ابن كثير : ٢ : ٣٢٥.
- (١٠١) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (١ : ٣٧٨).
- (١٠٢) تفسير الطبري (٨ : ٤٨).
- (١٠٣) بحر العلوم (١ : ٣٠٧).
- (١٠٤) الكشف (١ : ٥١٩).
- (١٠٥) لباب التأويل في معاني التنزيل (١ : ٣٨٧).
- (١٠٦) تنوير المقباس (ص : ٩٦).
- (١٠٧) تفسير الطبري (٤ : ٤٠٦).
- (١٠٨) تفسير الطبري (٤ : ٤٠٦).
- (١٠٩) النكت والعيون (٢ : ٤٧).
- (١١٠) المحرر الوجيز (٢ : ٢٠٥).
- (١١١) تفسير البغوي (٢ : ٥٩).
- (١١٢) تفسير القرطبي (٦ : ٢١٨).
- (١١٣) التسهيل لعلوم التنزيل (١ : ٢٣٥).
- (١١٤) تفسير مقاتل (١ : ٤٨٤). وانظر: الدر المنثور (٣ : ١٠١).
- (١١٥) البحر المحيط (٤ : ٢٩٣).
- (١١٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢ : ١٨١).
- (١١٧) البحر المحيط (٢ : ٥٠).

- (١١٨) تفسير الطبري (١١ : ٢٦٧).
- (١١٩) تفسير مقاتل (١ : ٥٥١)، وتفسير الطبري (١١ : ٢٦٧).
- (١٢٠) تفسير القرطبي (٦ : ٣٩٣).
- (١٢١) تفسير مقاتل بن سليمان (١ : ٥٥١).
- (١٢٢) تفسير البغوي (٢ : ١١١).
- (١٢٣) تفسير الطبري (١١ : ٢٦٧).
- (١٢٤) المرجع السابق.
- (١٢٥) تفسير الطبري (١١ : ٢٦٨).
- (١٢٦) تفسير الطبري (١١ : ٢٦٧).
- (١٢٧) تفسير الطبري (١١ : ٢٦٨).
- (١٢٨) تفسير البغوي (٢ : ١١١).
- (١٢٩) تنوير المقباس (ص : ١١١).
- (١٣٠) تفسير مقاتل (١ : ٥٦٤).
- (١٣١) تفسير الطبري (١١ : ٤٠٠).
- (١٣٢) تفسير الماتريدي (٤ : ٩٨).
- (١٣٣) الكشف والبيان (٤ : ٢٥٣).
- (١٣٤) مفاتيح الغيب (١٣ : ١٠).
- (١٣٥) الكشف (٢ : ٣٠).
- (١٣٦) تفسير البغوي (٢ : ١٢٩).
- (١٣٧) تفسير القرطبي (٦ : ٤٤٠).
- (١٣٨) تفسير ابن كثير (٣ : ٢٦٤).
- (١٣٩) خلق أفعال العباد (ص : ٤٥).
- (١٤٠) درج الدرر في تفسير الآي والصور للجرجاني (١ : ٢٣٢).
- (١٤١) تفسير ابن أبي حاتم (٥ : ١٤٩٨).
- (١٤٢) المرجع السابق.
- (١٤٣) جامع البيان (١٠ : ٢٤٧).
- (١٤٤) بحر العلوم (١ : ٥٢١).
- (١٤٥) الهداية إلى بلوغ النهاية (٣ : ٢١٢٥).
- (١٤٦) النكت والعيون (٢ : ٢٣٠).

- (١٤٧) المحرر الوجيز (٢: ٤٠٩)، والخبر عند الطبري في تفسيره (١٢: ٤٨٤)، وقد ضعفه أحمد شاكِر في حاشيته على تفسير الطبري.
- (١٤٨) المحرر الوجيز (٢: ٥٣٥).
- (١٤٩) تفسير ابن أبي حاتم (٧: ١٠٢).
- (١٥٠) المرجع السابق.
- (١٥١) جامع البيان (١٣: ٥٦٦).
- (١٥٢) المرجع السابق.
- (١٥٣) تفسير الزمخشري (١: ٣٥٠).
- (١٥٤) تفسير القرطبي (٨: ٢٣).
- (١٥٥) المرجع السابق.
- (١٥٦) بحر العلوم (٢: ٢٣).
- (١٥٧) معالم التنزيل (٢: ٢٩٧).
- (١٥٨) زاد المسير (٣: ٣٦٢).
- (١٥٩) جامع الأحكام (٨: ٢٣).
- (١٦٠) اللباب في علوم الكتاب (٢: ٤٢٥).
- (١٦١) تفسير القرآن العظيم (٤: ٦٧).
- (١٦٢) تفسير مجاهد (ص: ٣٦٦).
- (١٦٣) تفسير مقاتل (٢: ١٦٤).
- (١٦٤) تفسير الطبري (١٤: ١٧٧).
- (١٦٥) التفسير البسيط (١٠: ٣٤٢).
- (١٦٦) تنوير المقياس (ص: ١٥٥).
- (١٦٧) المحرر الوجيز لابن عطية (٣: ١٨).
- (١٦٨) تفسير البغوي (٢: ٣٢٨).
- (١٦٩) تنوير المقياس: (ص: ١٥٩).
- (١٧٠) تفسير مقاتل بن سليمان (٢: ١٧٣).
- (١٧١) تفسير الطبري (١٤: ٢٨٣).
- (١٧٢) تفسير الماتريدي (٥: ٣٨٣).
- (١٧٣) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٥: ٥٢).
- (١٧٤) الكشف للزمخشري، (٢: ٢٧٧).

- (١٧٥) تفسير البغوي (٢: ٣٥٥).
- (١٧٦) تفسير القرطبي (٢: ٨٨).
- (١٧٧) تنوير المقياس (ص: ١٦٦).
- (١٧٨) البرهان في بيان مشكلات القرآن للنيسابوري (١: ٦١٤).
- (١٧٩) تفسير مقاتل (٢: ١٩٥).
- (١٨٠) تنوير المقياس (١: ٢٦٠).
- (١٨١) تفسير مقاتل (٢: ١٦٧).
- (١٨٢) تفسير ابن أبي حاتم (٧: ٢٢١٧).
- (١٨٣) الوجيز (ص: ٥٦٤).
- (١٨٤) تفسير القرطبي (٩: ٢٧٩).
- (١٨٥) اللباب في علوم الكتاب (١١: ٢٣٩-٢٤٠).
- (١٨٦) التثبث بالشيء: التعلق به. الصحاح في اللغة (١: ٢٤٨).
- (١٨٧) تنوير المقياس (١٧٢).
- (١٨٨) تفسير مقاتل (٢: ٢٣٥).
- (١٨٩) تفسير الطبري (١٥: ٥٦).
- (١٩٠) التفسير البسيط (١١: ١٦٥).
- (١٩١) تفسير القرطبي (٨: ٣٢٨).
- (١٩٢) زاد المسير (٢: ٢٣٥).
- (١٩٣) تفسير السعدي (ص: ٤٦١).
- (١٩٤) الكشف (٢: ٣٤٥).
- (١٩٥) تنوير المقياس (ص: ١٧٣).
- (١٩٦) تفسير ابن أبي حاتم (٦: ١٩٥٠).
- (١٩٧) تفسير الطبري (١٥: ٨٤).
- (١٩٨) اللباب في علوم الكتاب (١٠: ٣٢٠).
- (١٩٩) تفسير البغوي (٤: ١٣٢).
- (٢٠٠) تفسير ابن عطية (٣: ١١٨).
- (٢٠١) تفسير القرطبي (٣: ٣٣٥).
- (٢٠٢) تفسير ابن كثير (٤: ٢٦٦).
- (٢٠٣) البحر المحيط (٦: ٥٣).

ثبت المراجع:

١. الإِتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
٢. الاغتصام، تأليف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي تحقيق ودراسة: الجزء الأول: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير، الجزء الثاني: د. سعد بن عبد الله آل حميد، الجزء الثالث: د. هشام بن إسماعيل الصيني، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٣. البحر المحيط في التفسير، أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
٤. البيان في عد آي القرآن، تأليف: أبي عمرو عثمان بن سعيد الأموي الداني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار النشر: مركز المخطوطات والتراث - الكويت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٥. باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، تأليف: محمود بن أبي الحسن (علي) بن الحسين النيسابوري الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق)، التحقيق: (رسالة علمية): سعاد بنت صالح بن سعيد باقبي، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، عام النشر: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٦. النحلة السنية شرح المقدمة الآجرومية لمحمد محيي الدين عبد الحميد.
٧. التصاريف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسمائه وتصرفت معانيه، تأليف: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي، البصري ثم الإفريقي القيرواني، قدمت له وحققته: هند شلي، الناشر: الشركة التونسية للتوزيع، عام النشر: ١٩٧٩م.
٨. التفسير البسيط، تأليف: أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.
٩. التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد الغرناطي الكلبي، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ.
١٠. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي الجكني. محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان. عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١١. بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي أبي الليث.
١٢. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروز أبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. تحقيق: محمد علي النجار. الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
١٣. تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية.

١٤. تفسير ابن عاشور: التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد». ٢١ لابن عاشور. محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس. سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.
١٥. تفسير ابن عطية: الخرج الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لعبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي الحاربي أبو محمد. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى ، سنة- ١٤٢٢ هـ.
١٦. تفسير البغوي: معالم التنزيل للحسين بن مسعود أبو محمد. ، تحقيق: مجموعة من الباحثين منهم: سليمان مسلم الحرش، دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٣هـ).
١٧. تفسير الثعلبي: الكشف والبيان عن تفسير القرآن. لأحمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري أبو إسحاق. الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة (١٤٢٢هـ).
١٨. تفسير الرازي، مفاتيح الغيب، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ
١٩. تفسير الراغب الأصفهاني، تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٢٠. تفسير الزمخشري: الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل. لمحمد بن عمر الزمخشري، تحقيق: أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي. دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٧).
٢١. تفسير القرآن العزيز، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكتر، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م
٢٢. تفسير السمعاني، تأليف : أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق : ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم، الناشر : دار الوطن - الرياض، سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، مكان النشر : السعودية.
٢٣. تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري محمد بن جرير بن يزيد بن خالد أبو جعفر، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر. ، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية؟.
٢٤. تفسير الفاتحة والبقرة ، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.
٢٥. تفسير عبد الرزاق، تأليف: أبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، الناشر: دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٩ هـ

٢٦. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، ابن أبي حاتم. عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الخنظلي. أبو محمد تحقيق: أسعد محمد الطيب. الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الثالثة - ١٤١٩ هـ.
٢٧. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كنير الدمشقي أبو الفداء طبعة دار الريان، سنة؟.
٢٨. تفسير القرآن محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري.. دار النشر: دار المآثر - المدينة النبوية. الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.
٢٩. تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم. للقرطبي محمد بن أحمد الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة.
٣٠. تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، المؤلف: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، تحقيق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (٢٤٢٦ هـ).
٣١. تفسير مجاهد، تأليف: أبي الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي، تحقيق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، الناشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
٣٢. تفسير مقاتل بن سليمان، تأليف: أبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي، تحقيق: أحمد فريد، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، الطبعة: الأولى.
٣٣. تفسير يحيى بن سلام، تأليف: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني، تقديم وتحقيق: الدكتور هند شلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣٤. تنوير المقاس من تفسير ابن عباس، ينسب: لعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -، مع: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان.
٣٥. تهذيب اللغة، تأليف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
٣٦. تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن السعدي، وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ).
٣٧. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، أبو زيد الثعالبي هـ. تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى سنة ١٤١٨ هـ.
٣٨. أحكام القرآن للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣٩. خلق أفعال العباد، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، الناشر: دار المعارف السعودية - الرياض.
٤٠. الدر المنثور، لجلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر. الناشر: دار الفكر - بيروت.
٤١. دَرْجُ الدُّرِّ في تَفْسِيرِ الآيِ وَالسُّورِ، تأليف: أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، محقق القسم الأول: طلعت صلاح الفرخان، ومحقق القسم الثاني: محمد أديب شكور أمير، الناشر: دار الفكر - عمان، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٤٢. زاد المسير في علم النفس، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت. الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
٤٣. شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريره أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومبي - الهند.
٤٤. السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٤٥. السنن الصغير للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
٤٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد أبو نصر تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الناشر: دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الرابعة. ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٤٧. صحيح ابن حبان (المعتمد المصحيح على التقاسيم والأنواع) المسمى (الإحسان). لمحمد بن حبان البستي. بترتيب: علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
٤٨. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، أبو عبد الله. دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤١٧ هـ.
٤٩. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، أبو الحسين. حقق نصوصه وصحّحه ورقمه وعلّق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د. ت.
٥٠. صحيح وضعيف سنن الترمذي، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مصدر الكتاب: برنامج منظومة التحقيقات الحديثة - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.
٥١. الباب في علوم الكتاب، تأليف: أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الخنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٥٢. لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٥٣. لطائف الإشارات = تفسير القشيري، تأليف: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة: الثالثة.
٥٤. مجالس التذكير من حديث البشير النذير، لعبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي. الناشر: مطبوعات وزارة الشؤون الدينية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٥. مسند الشاميين، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٤م.
٥٦. المخصص، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٥٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تأليف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.
٥٨. مصنف ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبد الله بن محمد الكوفي، ت كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، لأبي بكر عبد الله بن محمد الكوفي، ت كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٥٩. معاني القرآن وإعرابه، تأليف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج حقيق: عبد الجليل عبده شلي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٦٠. معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى (١٤١١)هـ ، دار الجيل .
٦١. مفحمت الأقربان في مبهمات القرآن، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
٦٢. المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، الناشر دار المعرفة لبنان.
٦٣. من روائع القرآن ، تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل، تأليف: محمد سعيد رمضان البوطي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦٤. نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، تأليف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجزوي، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٦٥. النكت والعيون، تأليف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.

٦٦. النهاية في غريب الحديث والأثر. لأبي السعادات ابن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، نشره أنصار السنة المحمدية، باكستان.
٦٧. الفوائد، لتمام بن محمد الرازي أبو القاسم، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر مكتبة الرشيد، سنة النشر ١٤١٢، مكان النشر الرياض.
٦٨. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي. تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د. الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٦٩. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار النشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
٧٠. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لعلي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، أبو الحسن. تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.